المفاضلة بين الرواة عند الإمام أحمد
- من خلال رواية المرُّوذي -

د٠ طارق بن عودة بن عبد الله العودة (*)

المقدمة :

الحمد لله، حق حمده وأوفاه، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد .

فإن الله تعالى هيأ للسنة النبوية صيارفة ناقدين من علماء الملة والدين، ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، حملوا راية علم الجرح والتعديل ونقد الرواة، الذي يعرف به ثبوت الخبر من عدمه، ومن تُقبل ورايته ومن تُرد، وتفاضلهم ومراتبهم من حيث الضبط والإتقان، ومن حيث التفاوت والتفاضل في ذلك، وهو علم تفرد به المسلمون، ولا يوجد له نظير عند غيرهم في قديم الزمان وحديثه.

أهمية الموضوع: يُعتبر الإمام أحمد من فرسان نقد الرواة ومعرفة أحوالهم وتفاضلهم في الرواية، وقد عدّه ابن أبي حاتم في الطبقة الثالثة تاريخياً بعد مالك وطبقته، ويحيى القطان وطبقته، ونصّ الذهبي والسخاوي وغيرهما ممن صنّف في طبقات النقاد أنه من المعتدلين، وقال السخاوي: "وكلامه فيهم باعتدال وإنصاف وأدب وورع"(١)، مع تميزه وتقدمه على أقرانه في السُنّة والفقه، وقد كان له مجالس وسؤالات كثيرة من رواية تلاميذه نقلت عنه في نقد الرجال، كرواية ابنه عبد الله، وأبي داود السجستاني، والمرّوذي، وابن هانئ، وإسحاق الكوسج، وغيرهم، مع بقية أقواله الكثيرة المبثوثة في كتب الرجال. قال أبو يحيى الناقد : (كنا عند إبراهيم بن

(*) قسم السنة وعلومها – كلية أصول الدين– جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(١) تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢١٩)، وذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي (١٧٢)، الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التاريخ للسخاوي (١٦٧).

عرعرة، فذكروا علي بن عاصم، فقال رجلٌ: أحمد بن حنبل يُضعّفه، فقام آخر وقال : وما يضره إذا كان ثقة ! فقال إبراهيم: والله لو تكلّم أحمد بن حنبل في علقمة والأسود لضرّهما!!)[1]. وأما أقواله في المفاضلة بين الرواة فإليها المنتهى في الدقة والتحري والإنصاف، ومما يدلّ على تحريه ومعرفته بأخطاء الرواة والمفاضلة بينهم مذاكرته لعلي بن المديني في المفاضلة بين اثنين من أصحاب الزهري، قال الإمام أحمد: (كنت أنا وعلي بن المديني فذكرنا أثبت من يروي عن الزهري، فقال علي: سفيان بن عيينة، وقلت أنا: مالك بن أنس، وقلت: مالك أقل خطأ عن الزهري، وابن عيينة يخطئ في نحو عشرين حديثاً عن الزهري، في حديث كذا، وحديث كذا، فذكرت منها ثمانية عشر حديثاً، وقلت: هات ما أخطأ فيه مالك، فجاء بحديثين أو ثلاثة، فرجعت فنظرت فيما أخطأ فيه ابن عيينة، فإذا هي أكثر من عشرين حديثاً)[2].

أهداف البحث :

١. جمع الرواة الذين فاضل بينهم الإمام أحمد في رواية المرّوذي.
٢. بيان من وافق أو خالف الإمام أحمد في التفضيل.
٣. دراسة أحوال الراوي المفضل، والراوي أو الرواة المفضل عليهم، من خلال أقوال الإمام أحمد وغيره من النُقّاد.
٤. توضيح مراد الإمام أحمد بألفاظ المفاضلة بين الرواة.
٥. محاولة استنباط معاني ألفاظ المفاضلة عند الإمام أحمد وأسباب ذلك.
٦. تنبيه المتخصصين بعلم الحديث إلى أهمية تناول مثل هذه الموضوعات الدقيقة في علم الجرح والتعديل.

---

(١) حلية الأولياء لأبي نعيم (١٧١/٩).

(٢) العلل لعبد الله بن أحمد (٢٥٤٣) .

الدراسات السابقة : لم يأخذ هذا الجانب النقدي في علم الرجال عند الإمام أحمد حقه من البحث والدراسة؛ فلم تدرس ألفاظه ومصطلحاته ودوافعه في المفاضلة بين الرواة وأسباب اختيارهم، ومما يزيد موضوع البحث أهمية أني لم أقف على من أفرده بدراسة مستقلة، من حيث جمع المادة العلمية، ودراستها من خلال أقوال الإمام أحمد نفسه، ومقارنته بمن وافقه أو خالفه في المفاضلة من النقاد، ومن خلال كلام الأئمة في أحوال الرواة، سواء المفضلين أو المفضل عليهم، لذا استعنت بالله تعالى وعزمت على لَمّ شَتَات ما تفرق من هذا الموضوع.

أسئلة البحث: ما المفاضلات بين الرواة في رواية المروذي عن أحمد؟ وكم عددها؟ وما ألفاظ التفضيل التي استخدمها الإمام أحمد؟ وما أقسام المفاضلة لدى الإمام أحمد؟ وما أسباب التفضيل؟ وما أسباب اختيار الرواة الذين تجري بينهم المفاضلة؟ وما جهات التفضيل؟ ومن وافق الإمام أحمد أو خالفه من الأئمة في المفاضلة ؟

حدود البحث: البحث مختصٌّ برواية أبي بكر المروذي عن الإمام أحمد في جزء "العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن حنبل".

ضابط البحث : تفضيل الإمام أحمدَ راوٍ على غيره، بأحد ألفاظ التفضيل التي على وزن "أفعل"، في جهة ترجع إلى الرواية؛ فلا يدخل في ذلك التفضيل بجهة غيرها : كالسن، أو الفضل والصلاح، أو غيره، مما ليس للرواية فيه مدخل.

منهج البحث : يعتمد البحث في مثل هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي للمفاضلات التي ذكرها المرّوذي عن الإمام أحمد، وتتبع كلام الإمام في الروايات الأخرى؛ لمعرفة أقواله عن الراوي، وتتبع أقوال الأئمة الآخرين، لمعرفة مدى الموافقة أو المخالفة للإمام في المفاضلة، وفي حال الراوي، ثم دراسة أحوال الرواة، والخروج بخلاصة في ذلك.

إجراءات البحث : أنقل نص المفاضلة من رواية المرّوذي، ثم أتبعها بالروايات الأخرى عن الإمام أحمد في ذات المفاضلة – إن وجدت–، ثم أذكر

قول من وافق أو خالف الإمام في المفاضلة، ثم أذكر أقوال الإمام في الراوي المفضل، من الروايات الأخرى عنه، أو من غيرها من النقول المبثوثة في كتب التراجم، ثم أذكر أقوال الأئمة النقاد في الراوي المفضل؛ لمعرفة حاله، ومعرفة مدى الموافقة أو المخالفة للإمام في ذلك، ثم أذكر أقوال الإمام في الراوي أو الرواة المفضل عليهم، من الروايات الأخرى عنه، أو من غيرها من النقول المبثوثة في كتب التراجم، ثم أذكر أقوال الأئمة النقاد في الراوي أو الرواة المفضل عليهم؛ لمعرفة حاله، ومعرفة مدى الموافقة أو المخالفة للإمام في ذلك، ثم أذكر خلاصة القول في المفاضلة، باستصحاب تفضيل الإمام، ومن وافقه أو خالفه، مع ذكر سبب التفضيل إن كان الإمام نص عليه، أو غيره من الأئمة، فإن لم يكن فأحاول استنباط ذلك من كلام الإمام في الراوي وبيان حاله، موجهاً ذلك التفضيل هل هو عام أم نسبي في أمر معين، وفي حال كون الراوي المفضل أو المفضل عليه متفقاً على توثيقه أو تضعيفه، فإني أقتصر على قول ابن حجر في التقريب، وقد أضيف قولاً أو قولين من الأقوال العامة في بيان حاله. أما المختلف فيهم، فإني أتوسع بتتبع كلام الأئمة في الراوي، مراعياً الاختصار مع عدم الإخلال للخروج بنتيجة في حال الراوي.

خطة البحث : المقدمة .

* **التمهيد** : ترجمة موجزة لراوي السؤالات المروذي.
* **الفصل الأول : الدراسة النظرية :**

المبحث الأول : صيغ المفاضلة عند الإمام أحمد.

المبحث الثاني : أقسام المفاضلة عند الإمام أحمد.

المبحث الثالث: دوافع اختيار الرواة الذين تجري بينهم المفاضلة عند الإمام أحمد.

- **الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية،** وفيها: **دراسة الرواة الذين فاضل بينهم الإمام أحمد،** مرتبين حسب ورودهم في رواية أبي بكر المروذي لجزء "العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن حنبل".
- **الخاتمة :** وفيها أهم النتائج والتوصيات .

وأسأل الله النفع به لكاتبه وقارئه، والمنصف من اغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد

ترجمة موجزة لراوي السؤالات المروذي

اسمه ونسبه وكنيته : أحمد بن محمد بن الحجاج، أبو بكر المروذي[1]، نزيل بغداد، وصاحب الإمام أحمد، وكان والده خوارزميا، وأمه مروذية، ولد في حدود المائتين.

شيوخه وتلاميذه: حدث عن أحمد بن حنبل ولازمه وكان أجل أصحابه، وهارون بن معروف، ومحمد بن المنهال، وعبيد الله بن عمر القواريري، وخلق سواهم.

وعنه: أبو بكر الخلال، ومحمد بن مخلد العطار، وعبد الله الخِرَقي، وآخرون.

ثناء العلماء عليه : قال الخلال: المروذي أول أصحاب أبي عبد الله، وأورعهم. سمعت المروذي يقول: كان أبو عبد الله يبعث بي في الحاجة، فيقول: قل ما قلت، فهو على لساني، فأنا قلته، وقال الخطيب: هو المقدم من أصحاب أحمد لورعه وفضله، وكان أحمد يأنس به، وينبسط إليه، وهو الذي تولى إغماضه لما مات، وغسله، وقد روى عنه مسائل كثيرة، وقال إسحاق بن داود: لا أعلم أحداً أقوم بأمر الإسلام من أبي بكر المروذي، وقال الذهبي : كان إماماً في السُنّة، شديد الاتباع، له جلالةٌ عجيبةٌ ببغداد.

وفاته : توفي رحمه الله ببغداد سنة خمس وسبعين ومائتين .

الفصل الأول

الدراسة النظرية

(١) أصل النسبة (المَرْوالروُذي) بفتح الميم وسكون الراء، والراء الأخرى مضمومة، نسبةً إلى مرو الروُذ، وقد يُخفف في النسبة إليها فيُقال (المَرْوَذي) أيضاً، وهي بلدةٌ جميلةٌ مبنيةٌ على وادي مرو، والوادي بالعجمية يُقال له الروْذ، فرّكبوا على اسم البلد الذي ماؤه في هذا الوادي والبلد اسماً وقالوا: (مرْوالرّوْذ)، وأطلالها حالياً داخل جمهورية تركمانستان. يُنظر: الأنساب (٢٧٦/٤)، معجم البلدان (١١٢/٥)، الموسوعة العربية الميسرة (١٦٨٨/٢)، وترجمته في: تاريخ بغداد (٤٢٣/٤)، طبقات الحنابلة (٥٦/١)، تذكرة الحفاظ (٦٣١/٢)، وسير أعلام النبلاء (١٧٣/١٣).

المبحث الأول: صيغ المفاضلة عند الإمام أحمد:

من خلال النماذج المدروسة نجد أن الإمام أحمد فاضل بين الرواة بألفاظ مختلفة على وزن (أفعل) التفضيل، وهذه الألفاظ ثمانية، وهي حسب كثرة الاستعمال:

١- **أثبت**، استعملها في المفاضلة في سبعة مواضع، ففي الموضع رقم (٢) فضّل حماد بن سلمة وسليمان بن المغيرة البصريان على كل أصحاب ثابت البناني بلفظ "أثبت"، ولعل ذلك كما نصّوا لكثرة رواية حماد عن ثابت وطول ملازمته له وضبطه لحديثه ومعرفته، وغيره من أصحاب ثابت يتوهمون في حديثه كما نصّ أحمد، وهذا من التفضيل النسبي، لاختصاصه بحديث ثابت، وفيه اعتبار الأئمة ونظرهم وتقسيمهم لحديث الراوي، فسليمان بن المغيرة حاله أوثق من حال حماد، لكن حمّاداً حافظٌ ثبتٌ في حديث ثابت وهو مقدمٌ عليه وعلى غيره فيه، وإن أخطأ في أحاديث غيره كقتادة وأيوب لقلة ملازمته لهم، فهو تفضيلٌ في شيخه الخاص ثابت البناني.

وفي الموضع رقم (٤) فضّل بهزاً البصري على سليمان بن حرب البصري بلفظ "أثبت"، ثم لم يكتف بذلك، بل زاد في التفضيل فاستنكر متعجباً من سؤال المروذي عن أيهما أثبت، وبيّن أنه لا وجه لقياس لسليمان بن حرب إلى بهز بن أسد! وهذا غاية في التفضيل في التثبت، ولعلّ ذلك- والله أعلم- لدقة بهزٍ حتى في حروف الرواية وتثبته فيها كما بينت وجهه في الدراسة.

وفي رقم (٥) فضّل ثابتاً البُناني على حُميد الطويل – وكلاهما بصريان- في حديث أنس ﷺ بلفظ "أثبت"، وعلل ذلك بكون حميد كان يذهب مرافقاً لثابت إلى مجلس أنس، كنايةً عن تقدم ثابت ومكانته في مجلس أنس ﷺ، وذكر حب أنس ﷺ لثابت ووصفه له بالدويبة لشدة الملازمة.

وفي الموضع رقم (٨) فضّل ابن جريج المكي تفضيلاً مطلقاً بلفظ "أثبت" على ابن خثيم المكي، وهذا ظاهرٌ، فابن جريج حافظٌ ثبتٌ لا يقارن بابن خُثيم .

وفي الموضع رقم (٧) فضّل الإمام أحمد منصوراً الكوفي وأيوباً البصري تفضيلاً مطلقاً بلفظ "أثبت" على إبراهيم بن مهاجر الكوفي، وإسماعيل السدي الكوفي، فقد تُكلّم في حفظهما وضُعِّفا، بخلاف الحافظين أيوب ومنصور.

وفي الموضع رقم (١٢) فضّل الإمام أحمد حفصاً البصري على أبي الوليد الطيالسي البصري تفضيلاً مطلقاً بلفظ "أثبت"، مع ثقتهما جميعاً إلا أن حفصاً نص أحمد على تثبته وإتقانه في كل شيوخه وأنه فوق أبي الوليد الذي أثنى على إتقانه لحديث شعبة دون بقية شيوخه ؛ إذ له عنهم بعض الأوهام .

وفي الموضع رقم (١٤) فضّل إسماعيل المكي على أيوب المكي بلفظ "أثبت"، بينما فضّل أيوب على إسماعيل في أمرٍ لا يعود على الضبط، وهو الفقه ونفع الناس لا في الحفظ وإتقان الحديث فوصفه "بأفقه وأنفع"، وهذا من دقة نظر الإمام أحمد وإنصافه للرواة، فأيوب أكثر عناية بالفقه والفتيا ونفع الناس، بينما إسماعيل كان أثبت منه وأحفظ وأقوى في الرواية، ووافقه على ذلك سفيان بن عيينة المكي وهو بلديهما وأعرف بحديثهما وشأنهما.

فنلحظ أن الإمام أحمد قصد اختيار لفظة المفاضلة (أثبت)؛ لأن المفضل أثبت من جهة الضبط والإتقان – إما مطلقاً أو بالنسبة إلى شيخ خاص– من المفضل عليه، وقد يكون المفضّل عليه أجَلّ في السُنّة أو الفقه والصلاح .

٢– **أحب**، وقد استعملها في أربعة مواضع، الأول رقم (١) ففضّل الإمام أحمد ابن إسحاق على موسى بن عبيدة بلفظ "أحب" وكلاهما مدنيان، وفصّل في حالهما مفاضلاً بينهما في بقية أقواله فيهما ؛ فيرى أنّ ابن إسحاق حجة في المغازي فحسب، أما بقية حديثه فإنما يقبل إذا صرّح بالسماع، إلا إذا كان الراوي عنه إبراهيم بن سعد، وهو مقارنة بموسى أحب إليه منه، فموسى منكر الحديث عند الإمام أحمد، وإنما أثنى على صلاح عبادته، لا صلاح روايته. وهو لفظٌ لا

يستفاد منه التعديل النسبي كأوثق وأثبت، بل مجرّد التقديم والتفضيل، بأن ابن إسحاق مع ضعفه أصلح حالاً من موسى بن عبيدة .

والموضع الثاني رقم (٣) ؛ ففضّل بلفظ "أحب" علي بن حفص البغدادي على شبابة المدائني، وكلاهما عراقيان، وهو تفضيلٌ مطلقٌ، ولعل ذلك لأجل بدعة الإرجاء في شبابة، وإلا فكلاهما ثقتان .

والموضع الثالث رقم (٦) ؛ فضّل فيه أبا نضرة البصري على أبي الزبير المكي بلفظ "أحب"، ولعلّ ذلك لأجل الخلاف في أبي الزبير فقد تكُلّم فيه وهو مكثر من التدليس، أما أبو نضرة فثقة لم يتكلم فيه ولم يوصف بالتدليس .

والرابع رقم (١٠)؛ فضّل فيه عاصماً الكوفي تفضيلاً مطلقاً بلفظ "أحب" على عبد الملك بن عُمير الكوفي، وعلّلَه في رواية ابنه عبد الله بقلة الاختلاف على عاصم .

فنلحظ أن الإمام قصد اختيار لفظة المفاضلة (أحب)؛ لأن المفضل أثبت من جهة الضبط والإتقان، أو من جهة السلامة من البدعة، أو قلة الاختلاف عليه، أو قلة تدليسه من المفضل عليه، وإلا فكلاهما ثقتان أو مقبولان على الأقل في الغالب .

٣- **أوثق**، واستعمله في موضع واحد رقم (١٤)، ففضّل إسماعيل المكي على أيوب المكي بلفظ "أوثق" أيضاً ؛ فإسماعيل أثبت منه وأحفظ في ضبط الرواية، وتقدّم بيان ذلك في لفظ "أثبت".

٤- **أقوى**، في موضع واحد رقم (٩)، فضّل أسامة الليثي المدني تفضيلاً مطلقاً بلفظ "أقوى" على أسامة بن زيد العدوي المدني، وهذا ظاهرٌ؛ فالليثي تكلّم بعض الحفاظ في بعض حديثه إلا أنه أقوى وأحفظ من أسامة العدوي المتفق على ضعفه.

٥- **أعجب**، في موضع واحد (١١) ؛ ففضّل ابن أبي حازم المدني على الدّرَاوَرْدي المدني بلفظ "أعجب"، وبالنظر في كلام النقاد، نرى أن ابن أبي حازم

لم يُتكلّم في ضبطه أو عدالته، وإنما تُكُلم في سماعه لأجل روايته عن سليمان بن بلال، وأما الداروردي فقد تُكُلم في حفظه، وخاصة حديثه عن عُبيد الله بن عمر، فابن أبي حازم مقدّمٌ عليه في الحفظ والإتقان، ولكن الدّرَاوَرْدي أوسع حديثاً منه وأكثر رواية كما قال الإمام أحمد.

٦- **أعرف،** استعمله في موضع واحد رقم (٢) فضّل الإمام أحمد حماد بن سلمة وسليمان بن المغيرة البصريان على كل أصحاب ثابت البناني بلفظ "أعرف" أيضاً، فهو أعرف بحديث ثابت لطول ملازمته له وضبطه لحديثه ومعرفته، وغيره من أصحاب ثابت يتوهمون في حديثه كما نصّ أحمد، ولا شك أن هذا من التفضيل النسبي، لاختصاصه بحديث ثابت، وتقدّم تعليل ذلك في لفظ "أثبت".

٧- **أحسن،** في موضع واحد رقم (١٣) ؛ ففضّل رواية إسماعيل بن عيّاش عن أهل بلده الشاميين على روايته عن غيرهم كالحجازيين بلفظ "أحسن"، وهذا دليلٌ على أن الأصل هو تقديم رواية الراوي عن أهل بلده؛ لمعرفته بهم وضبطه لحديثهم وطول ملازمته لهم، ووافقه على ذلك جمعٌ من النقّاد ذكرتهم في الدراسة.

٨- **أكيس،** في موضع واحد رقم (١٢)، ففضّل حفصاً البصري على أبي الوليد الطيالسي البصري تفضيلاً مطلقاً بلفظين "أكْيَس"، مع ثقتهما جميعاً إلا أن حفصاً نص أحمد على تثبته وإتقانه في كل شيوخه وأنه فوق أبي الوليد الذي أثنى على إتقانه لحديث شعبة دون بقية شيوخه ؛ إذ له عنهم بعض الأوهام.

المبحث الثاني : أقسام المفاضلة عند الإمام أحمد.

تنقسم المفاضلة لدى الإمام أحمد إلى عدة أقسام باعتبارات مختلفة:

أولا: باعتبار عدد الرواة المفاضل بينهم، تنقسم المفاضلة إلى قسمين:

١- **المفاضلة بين راويين فقط،** وهذا هو الأكثر، فيفاضل بينهما، وقد وردت المفاضلة بين راويين في (١١) موضعاً ذوات الأرقام التالية (١-٣-٤-٥-٦-٨-

٩-١٠-١١-١٢-١٤)، مثال : محمد بن إسحاق أحبُّ إليّ من موسى بن عُبيدة.

٢- **المفاضلة بين أكثر من راويين** وقد وردت في (٣) مواضع ذوات الأرقام التالية (٢-٧-١٣)، مثال: ليس أحدٌ أثبت ولا أعرف بحديث ثابت من حماد وسليمان.

ثانيا: باعتبار العموم والخصوص، تنقسم المفاضلة إلى قسمين:

١- **المفاضلة العامة بالرواية على غيره من حيث العموم**، دون تقييده براو بعينه، وقد وردت في (١١) موضعاً ذوات الأرقام (١-٣-٤-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٤)، مثاله: محمد بن إسحاق أحبُّ إليّ من موسى بن عُبيدة.

٢- **المفاضلة النسبية بالرواية عن شيخ معين أو عن بعض شيوخ بلد**، وقد وردت في (٣) مواضع ذوات الأرقام (٢-٥-١٣)، مثاله: ليس أحدٌ أثبت ولا أعرف بحديث ثابت من حماد وسليمان.

ثالثا: باعتبار السبب الداعي للمفاضلة، تنقسم المفاضلة إلى قسمين:

١- **المفاضلة بين راويين أو أكثر بسبب سؤال المروذي له**، وهو الأكثر، وقد وردت في (١٠) مواضع ذوات الأرقام (١-٤-٥-٦-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣)، مثاله : سألت أحمد عن ابن إسحاق وموسى بن عبيدة ؟ فقال : محمد بن إسحاق أحبُّ إليّ من موسى بن عُبيدة.

٢- **المفاضلة بين راويين أو أكثر بدون سبب وإنما يبتدئها الإمام أحمد** من قبل نفسه، وهذا هو الأقل في (٤) مواضع ذوات الأرقام (٢-٣-٧-١٤)، مثاله: قال أحمد: ليس أحدٌ أثبت ولا أعرف بحديث ثابت من حماد وسليمان.

رابعاً: باعتبار تعليل الإمام للتفضيل أو عدمه، إلى قسمين :

١- **ذكر سبب التفضيل**، وقد ورد في (٣) مواضع (٤-٥-١٢)، مثاله: قال أحمد : حفص بن عمر أكيس وأثبت من أبي الوليد هشام بن عبد الملك ؛ كان متيقظاً.

٢- **إغفال سبب التفضيل،** وهو الأكثر، في كل المواضع باستثناء الثلاثة أعلاه.

خامساً : باعتبار ثنائه على المفضّل عليه، وهذا على قسمين :

١- **ثناؤه على المفضل عليه بأمر آخر كثقته في عموم روايته إلا عن بعض شيوخه، أو بأمر لا يعود إلى الرواية كنفعه للناس،** وقد ورد في (٣) مواضع في الأرقام (٧-١٢-١٤)، مثاله : إسماعيل بن أمية أوثق من أيوب بن موسى وأثبت، وكان أيوب أنفع للناس .

٢- **اكتفاؤه بالتفضيل، وعدم ثنائه على المفضّل عليه بشيء،** وهذا هو الأكثر في كل المواضع باستثناء الثلاثة أعلاه.

المبحث الثالث: دوافع اختيار الرواة الذين تجري بينهم المفاضلة .

بعد دراسة الرواة الذين فاضل بينهم الإمام أحمد تبيّن لي أن هناك دافعاً هو قاسم مشترك بينهم، دفع الإمام ليفاضل بينهم من قِبَلِ نفسه، أو دفع المروذي ليسأل الإمام عنهم بالذات، والسبب الرئيس المتبيّن من دراسة أحوال الرواة المفاضل بينهم هو اتفاق بلدان الرواة، واشتراكهم في الشيوخ، وقد تزيد بعض الأسباب في بعض الأمثلة، ومن تلك الأسباب التي من أجلها فاضل الإمام بين رواة هذا البحث:

١- **اتفاق البلدان،** وقد ورد هذا السبب في كل المواضع الأربعة عشرة، مثال: ابن جريج وابن خثيم مكيان، قال أحمد : ابن جُريج أثبت من ابن خُثيم.

٢- **الشهرة بالأخذ عن شيخ واحد،** وقد ورد في موضعين (٢-٥)، مثاله: ليس أحدٌ أثبت ولا أعرف بحديث ثابت من حماد وسليمان بن المغيرة.

٣- **القرابة،** وقد ورد هذا السبب في موضع واحد رقم (١٤)، فالراويان ابنا عم، قال أحمد: إسماعيل بن أمية أوثق من أيوب بن موسى وأثبت، وكان أيوب أنفع للناس، وهما ابنا عمٍّ، من أهل مكة.

٤- **الاشتهار بالرواية عن شيوخ بلد معين**، ورد مرةً واحدة رقم (١٣)، مثاله: قال أحمد: إسماعيل بن عيّاش عن الشاميين أحسن حالا مما روى عن المدنيين.

* *

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية

١- محمد بن إسحاق أحبُّ إليّ من موسى بن عُبيدة [س٢] :

- الروايات الأخرى عن أحمد في المفاضلة :

وقال الدوري: قلت لأحمد: ما تقول في ابن اسحاق وموسى بن عبيدة، قال: أما ابن اسحاق فهو رجل يكتب عنه هذه الأحاديث -كأنه يعني المغازي ، وأما موسى فلم يكن به بأس ولكنه حدث بأحاديث منكرة، وأما إذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا - وضم عباس على يديه[١].

وقال الفضل بن زياد : (سمعت أبا عبد الله وسأله أبو جعفر : أيما أحب إليك موسى بن عُبيدة أو محمد بن إسحاق ؟ قال : لا، محمد بن إسحاق، قلت له: روى شعبة عن موسى بن عُبيدة ؟ قال: نعم، فقال أبو جعفر : "يقول شعبة: عن أبي عبد العزيز الرَّبَذي" ؟ قال : نعم، لم يرو عنه شعبة حديثاً منكراً)[٢].

- من وافق الإمام أحمد في المفاضلة أو خالفه :

قال الدوري لابن معين : (أيما أحب إليك: موسى بن عبيدة أو محمد بن إسحاق؟ قال: محمد بن إسحاق)[٣].

- أقوال الإمام أحمد في الراوي المفضل - ابن إسحاق - :

قال في رواية المروذي : (وكان يدلس، إلا أنّ كتاب إبراهيم بن سعد إذا كان سماع قال: حدثني، وإذا لم يكن قال: قال)، وقال المروذي : سألتُ أحمد بن حنبل عن محمد بن إسحاق كيف هو ؟ فقال : هو حسن الحديث، ولكنه إذا جمع عن رجلين، قلت : كيف ؟ قال : يحدث عن الزهري ورجل آخر، فيحمل حديث هذا

---

(١) التاريخ للدوري (٢٣١).

(٢) المعرفة والتاريخ (١٠١/٢).

(٣) التاريخ للدوري (٢٣٠).

على هذا، وفي رواية حرر رأيه فيه بقوله : (أما في المغازي وأشباهه فيكتب، وأما في الحلال والحرام فيحتاج إلى مثل هذا، ومد يده وضم أصابعه)، وقال في رواية : (هو كثير التدليس جداً، فكان أحسن حديثه عندي ما قال : أخبرني، وسمعت). وقال ابن هانئ : قلت – يعني لأبي عبد الله– : فابن إسحاق (هو حجة في الحديث) ؟ قال : هو صالح الحديث، واحتج به أيضًا. وقال الميموني: حدثنا أبو عبد الله بحديث استحسنه عن محمد بن إسحاق، فقلت له : يا أبا عبد الله، ما أحسن هذه القصص التي يجيء بها ابن إسحاق، فتبسم إلي متعجبًا. وقال الأثرم : قلت لأبي عبد الله: ما تقول في محمد بن إسحاق ؟ قال : هو كثير التدليس جدًا، فكان أحسن حديثه عندي ما قال: أخبرني وسمعت. وقال أيوب بن إسحاق: سألت أحمد بن حنبل، فقلت: يا أبا عبد الله، ابن إسحاق إذا تفرد بحديث تقبله ؟ قال : لا والله، إني رأيته يحدث عن جماعة بالحديث الواحد، ولا يفصل كلام ذا من كلام ذا، قال : وأما علي بن المديني فكان يثني عليه ويقدمه. وقال حنبل بن إسحاق : سمعت أبا عبد الله يقول : ابن إسحاق ليس بحجة. وقال عبد الله بن أحمد – وسأله رجل عن محمد بن إسحاق– فقال : كان أبي يتتبع حديثه وكتبه كثيرًا بالعلو والنزول، ويخرجه في "المسند" وما رأيته أنفي حديثه قط، قيل له : يحتج به ؟ قال : لم يكن يحتج به في السنن. وقال إبراهيم بن هانئ : قلت لأحمد: محمد بن إسحاق في الزهري ؟ قال : هو ثقة ولكن معمر ومالك وهؤلاء أوثق منه، محمد بن إسحاق ليس بذاك القوي، وهو كذا وكذا. [1]

– أقوال النقاد في ابن إسحاق:

محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر المدني، صاحب المغازي، مشهورٌ الاختلاف فيه **فعدّله جماعة**؛ إذ وثّقه ابن سعد، وابن المديني، وابن معين في رواية المفضّل بن غسّان، والعجلي، وقال شعبة: (محمد بن إسحاق أمير المؤمنين

(١) سؤالات الميموني لأحمد (٢٣٥٠)، سؤالات ابن هانئ (٣٤٥)، الجرح والتعديل (١٠٨٧/٧)، تاريخ بغداد (٢٣٠/١)، بحر الدم (٨٧١) .

في الحديث)، وقال الذهلي: (هو حسن الحديث، عنده غرائب، وروى عن الزهري فأحسن الرواية)، وقال ابن المديني :(نظرت في كتب ابن إسحاق، فما وجدت عليه إلا في حديثين، ويمكن أن يكونا صحيحين)، وقال أيضاً: (حديثه عندي صحيح)، وقال أيضاً: (إن حديث محمد بن إسحاق ليتبين فيه الصدق)، وفي رواية : (صالحٌ وسط)، وقال أبو زرعة وابن معين في رواية: (هو صدوق)، وقال ابن نمير : (إذا حدّث عمن سمع منه من المعروفين فهو حسن الحديث صدوق، وإنما أُتي من أنه يحدث عن المجهولين بأحاديث باطلة)، وقال البخاري: (ينبغي أن يكون له ألف حديث ينفرد بها لا يشاركه فيها أحد)،وقال ابن عدي: (وقد فتشت أحاديثه الكثيرة فلم أجد في أحاديثه ما يتهيأ أن يقطع عليه بالضعف، وربما أخطأ، أو يهم في الشيء بعد الشيء كما يخطئ غيره، ولم يتخلف في الرواية عنه الثقات والأئمة، وهو لا بأس به) .

وتكلم فيه جماعة : فضعفه ابن معين في رواية الميموني، وقال النسائي : (ليس بالقوي)، وقد تكلم فيه مالك لخلافٍ وقع بينهما. ولم يلتفت أهل العلم لكلام مالكٍ فيه، قال البخاري : (والذي يُذكر عن مالك في ابن إسحاق لا يكاد يتبين... ولم ينجُ كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم، ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيان وحُجة، ولم تسقط عدالتهم إلا ببرهان وحجة)، وقال ابن المديني : (هو صحيح الحديث، مالك لم يجالسه ولم يعرفه، أيُّ شيءٍ حدّث بالمدينة؟!)، وقال ابن عبد البر: (ولم أرَ أهل الحديث يختلفون في ثقته وحسن حديثه وروايته)، وقال الذهبي في السير : (أما في أحاديث الأحكام فينحط حديثه فيها عن رتبة الصحة إلى رتبة الحُسْن، إلا فيما شذّ فيه فإنه يُعد منكراً هذا الذي عندي في حاله)، وقال في التذكرة : (كان أحد أوعية العلم، حَبراً في معرفة المغازي والسير، وليس بذاك المتقن فانحط حديثه عن رتبة الصحة، وهو صدوقٌ في نفسه مرضي)، وقال في الميزان : (الذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث،

صالح الحال صدوق، وما انفرد به ففيه نكارة، فإن في حفظه شيئاً، وقد احتج به أئمة)، وقال ابن حجر: (صدوقٌ يدلس، إمامٌ في المغازي، ورُمي بالتشيع والقدر).

وقد دافع عنه الإمام البخاري في جزء القراءة، وابن حبان في الثقات حيث قال : (ولم يكن أحدٌ بالمدينة يقارب ابن إسحاق في علمه، ولا يوازيه في جمعه، وهو من أحسن الناس سياقاً للأخبار... وكان يكتب عمن فوقه ومثله ودونه، فلو كان ممن يستحل الكذب لم يحتج إلى النزول، وهذا يدلك على صدقه)، وعقد ابن سيد الناس في عيون الأثر فصلاً مستقلاً في الدفاع عنه، ومما قاله : (وممن يصحح حديثه ويحتج به في الأحكام أبو عيسى الترمذي، ولم نتكلف الرد على طعن الطاعنين فيه إلا لمّا عارضه تعديل العلماء له وثناؤهم عليه، ولولا ذلك لكان اليسير من هذا الجرح كافياً في رد أخباره)، وقال الحافظ ابن عبد الهادي في التنقيح : (صدوقٌ)، وقال الحافظ في الهدي : (الجمهور على قبوله في السير، وقد استفسر من أطلق عليه الجرح فبان أنّ سببه غير قادح) .

ومن خلال ما سبق يمكن تقسيم حديثه إلى قسمين :

١. ما كان في المغازي والسير، فهو صدوقٌ حسنُ الحديث في هذا النوع من المرويات ؛ لأنه إمامٌ من أعلم أهل المغازي والسِير، وهو أقوى حديثه .

٢. ما كان في غير المغازي والسير، فإنه وإن كان الأصل فيه أنه حسَنُ الحديث، إلا أنه أضعف من النوع الأول .

وهذا إذا صرّح بالسماع في النوعين لأنه كثير التدليس، أما إذا لم يصرح بالسماع فإنه لا يُقبل منه إلا إذا كان الراوي عنه إبراهيم بن سعد، فإنه يبين سماعه كما نصّ عليه الإمام أحمد. وقد كان ابن إسحاق شديد التدليس، قال ابن حبان : "وإنما أتى ما أتى؛ لأنه كان يدلس على الضعفاء، فوقع المناكير في روايته من قبل أولئك، فأما إذا بين السماع فيما يرويه، فهو ثبت يحتج بروايته ".

وقد ذكره العلائي وابن حجر في المرتبة الرابعة من المدلسين، وهم كما قال العلائي : من اتُفق على أنه لا يُحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لغلبة تدليسهم، وكثرته عن الضعفاء و المجهولين، استشهد به البخاري، وروى له مسلم في المتابعات، وخرّج له الأربعة[1].

- أقوال الإمام أحمد في الراوي المفضل عليه – موسى بن عُبيدة- :

قال صالح عن أبيه الإمام أحمد: (لا يشتغل به ؛ وذلك أنه يروي عن عبد الله بن دينار شيئاً لا يرويه الناس)، وفي رواية قال: (ليس حديثه عندي بشيء؛ حديثه عن عبد الله بن دينار، كأنه ليس عبد الله بن دينار ذلك)، وفي أخرى قال: (لا تكتب لأربعة: موسى بن عبيدة، وإسحاق بن أبي فروة، وجويبر، وعبد الرحمن بن زياد)، وقال عبد الله: (قال أبي: اضرب على حديث موسى بن عبيدة)، وقال محمد بن إسماعيل الصايغ: (سمعت أحمد يقول: ما يحل، أو ما ينبغي الرواية عنه، قلت: من يا أبا عبد الله ؟ قال: موسى بن عبيدة الربذي)، وقال الإمام البخاري: (قال أحمد: منكر الحديث)، وقال الدوري: (سمعت أحمد بن حنبل سأله رجل، فقال: يا أبا عبد الله ما تقول في محمد بن إسحاق وموسى بن عبيدة الربذي؟ فقال: أما موسى بن عبيدة فكان رجلاً صالحاً[2]...)، وقال الجوزجاني: سمعت أحمد يقول: (لا تحل الرواية عندي عنه؛ قلت : فإن شعبة

---

(١) طبقات ابن سعد (٣٢١/٧)، والتاريخ الكبير (٤٠/١)، والمعرفة والتاريخ (٢٧/٢)، والجرح والتعديل (١٩١/٧)، وتاريخ بغداد (٢١٤/١)، والثقات /لابن حبان (٣٨٠/٧)، تهذيب الكمال (٤٠٥/٢٤)، وعيون الأثر /لابن سيد الناس(٧/١)، والتنقيح (٥٥٧/٤)، ونصب الراية (٤١٦/٤)، والميزان (٤٦٨/٣)، والسير (٣٣/٧)، والتذكرة (١٧٢/١)، وجامع التحصيل (ص/١١٣)، وتهذيب التهذيب (٣٨/٩)، وطبقات المدلسين (ص/٥١)، وهدي الساري (ص/٤٨٢)، والتقريب (٥٧٦٢) .

(٢) ولعل مراد الإمام أحمد في هذه الرواية صلاح العبادة والزهد، لا صلاح الرواية؛ بدلالة أولاً قوله بعدها: حدّث بأحاديث مناكير، وثانياً هذا ما يناسب حكمه بضعفه المنقول عنه في كل الروايات الأخرى، وهو ما يتفق ثالثاً مع أقوال بقية النقاد في تضعيف الراوي، والله أعلم .

روى عنه؟ فقال: حدثنا أبو عبد العزيز الربذي فقال : لو بان لشعبة ما بان لغيره ما روى عنه)[1] .

- أقوال النقاد في موسى بن عبيدة :

موسى بن عُبَيدة بن نَشِيط الرَبَذي، أبو عبد العزيز المدني، ضعيف، قال يحيى بن سعيد : كنا نتقي حديث موسى بن عبيدة تلك الأيام. وقال ابن معين: ضعيف، وإنما ضعف حديثه لأنه روى عن عبد الله بن دينار مناكير، وقال ابن المديني : ضعيف الحديث حدث بأحاديث مناكير، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، واتفق الحافظان الذهبي وابن حجر على أنه ضعيف، مات سنة ثلاث وخمسين ومائة، روى له الترمذي وابن ماجه[2].

- خلاصة المفاضلة :

فضّل الإمام أحمد ابن إسحاق على موسى بن عبيدة بلفظ "أحب" وكلاهما مدنيان، وفصّل في حالهما مفاضلاً بينهما في بقية أقواله فيهما ؛ فيرى أنّ ابن إسحاق حجة في المغازي فحسب، أما بقية حديثه فإنما يقبل إذا صرّح بالسماع، إلا إذا كان الراوي عنه إبراهيم بن سعد، ومع ذلك فأحسن أحواله أنه لا بأس به، وهو مقارنة بموسى أحب إليه منه، فموسى منكر الحديث عند الإمام أحمد، وإنما أثنى على عبادته وصلاحه، لا صلاح روايته. ووافق الإمام أحمد في التفضيل تماماً وبلفظ "أحب" الإمام ابن معين، وهو لفظٌ لا يستفاد منه التعديل النسبي كأوثق وأثبت، بل مجرّد التقديم والتفضيل، بأن ابن إسحاق مع ضعفه أصلح حالاً منه.

---

(١) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح (١٩٩/٣)، ضعفاء العقيلي (١٦١/٤)، العلل ومعرفة الرجال (٤٨٨٩)، ضعفاء العقيلي (١٦١/٤)، التاريخ الأوسط (٩٣/٢)، التاريخ الكبير (٢٩١/٧)، تاريخ الدوري (١١٦١)، أحوال الرجال للجوزجاني (٢٠٨)

(٢) الجرح والتعديل (١٥١/٨)، التاريخ الأوسط (٩٣/٢)، والتاريخ لابن أبي خيثمة (٣٤٥٨)، وتهذيب الكمال (٩٧/٢٥)، والكاشف (٥٧١٥)، والمغني في الضعفاء (٦٥٠٩)، والتقريب (٦٩٨٩) .

٢-ليس أحدٌ أثبت ولا أعرف بحديث ثابت من حماد وسليمان بن المغيرة [س٣]:

- الروايات الأخرى عن أحمد في المفاضلة :

وقال ابن هانئ : وسمعته يقول (يعني أبا عبد الله) : كان حماد بن سلمة من أثبت أصحاب ثابت، جعل سليمان بن المغيرة يلقي عليه يوماً أحاديث من حديث ثابت، فقال : هذا قاص. قال : فجعل حماد يقول : هذا من حديث ثابت. وقال أبو عبد الله : كان حماد ثبتاً في حديث ثابت البناني، وكان بعده سليمان بن المغيرة ، وكان ثابت يحيلون عليه في حديث أنس، وكانوا يحيلون ثابت عن أنس، وكل شيء لثابت روى عنه، كانوا يقولون : ثابت عن أنس. فقيل له (يعني لأبي عبد الله) : كيف معمر في ثابت ، أيهما أحب إليك حماد بن سلمة ، أو معمر ؟ فقال : ما أحد روى عن ثابت أثبت من حماد بن سلمة. وقال أبو داود: سمعت أحمد قال: ليس أحد أثبت في ثابت من حماد بن سلمة ، هؤلاء الشيوخ يتوهمون، وقال أبو طالب : قال أحمد: حماد بن سلمة أثبت في حديث ثابت من غيره [١].

- من وافق الإمام أحمد في المفاضلة أو خالفه :

قال عبد الله بن أحمد : كتب إلي ابن خلاد : سمعت ابن مهدي يقول : حماد بن سلمة أروى الناس عن ثلاثة : ثابت ، وحميد، وهشام بن عروة. وقال ابن المديني: لم يكن في أصحاب ثابت أثبت من حماد بن سلمة، ثم بعده سليمان بن المغيرة، ثم بعده حماد بن زيد. وقال ابن معين: أثبت الناس في ثابت حماد بن سلمة[٢].

- أقوال الإمام أحمد في الراوي الأول المفضل -حماد بن سلمة- :

قال أحمد بن حفص : سُئل أحمد بن حنبل، عن حديث لأبي سعيد الخدري ﷺ، فقال : قد رواه حماد بن سلمة، وجعل يثبته ويقنع به. وقال محمد بن مطهر

---

(١) الجرح والتعديل (٦٢٣/٣)، التاريخ لابن أبي خيثمة (٢٦٨٣)، العلل لعبدالله بن أحمد (٤٩٩٨)، سؤالات ابن هانئ (٢٠٦٣)، سؤالات أبي داود لأحمد (٣٣٨).
(٢) الجرح والتعديل (١٤٥/٤) .

المصيصي : سمعت أحمد يقول : حماد بن سلمة عندنا ثقة. وقال سعيد الرازي: سئل أحمد عن حماد فقال : صالح، وقال أبو داود: سمعت أحمد يقول: حماد بن سلمة عنده عنه تخليط ، يعني عن حماد بن أبي سليمان، وقال محمد بن يحيى : قلت لأبى عبد الله في بعض حديث حماد : صحيح ؟ وذكرت له خطأه . فقال : إن حماد بن سلمة يخطئ ، وأومأ بيده ، خطأً كثيراً ، ولم ير بالرواية عنه بأسًا، وقال حنبل: عن أحمد : حماد لا أعلم أحدًا أروى في الرد على أهل البدع منه[١].

- أقوال النقاد في حماد بن سلمة :

حماد بن سلمة بن دينار أبو سلمة البصري، ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأَخَرة، قال ابن رجب : (ثقة ثقة، من أصلب الناس في السُنة... وفَصْلُ القول في رواياته : أنه من أثبت الناس في بعض شيوخه الذين لزمهم: كثابت البناني، وعلي بن زيد. ويضطرب في بعضهم الذين لم يُكْثر ملازمتهم: كقتادة، وأيوب...)، مات سنة سبع وستين ومائة، روى له الجماعة[٢].

- أقوال الإمام أحمد في الراوي الثاني المفضل - سليمان بن المغيرة-:

قال أبو طالب: سئل أحمد عن سليمان بن المغيرة فقال: ثبت ثبت[٣].

- أقوال النقاد في سليمان بن المغيرة :

سليمان بن المغيرة القيسي مولاهم، أبو سعيد البصري، متفق على ثقته، قال شعبة: هو سيد أهل البصرة، وقال ابن معين: ثقة ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقةً ثبتاً، وقال النسائي: ثقة، مات سنة خمس وستين ومائة[٤].

---

(١) الجرح والتعديل (٦٢٣/٣)، الكامل (٤٣١)، بحر الدم (٢٢٧)، تهذيب الكمال (١٤٨٢/٧).

(٢) الجرح والتعديل (١٤٠/٣)،تهذيب الكمال (٢٥٣/٧)، شرح العلل (٤١٤/١)، والتقريب (١٥٠٧).

(٣) الجرح والتعديل (١٤٥/٤) .

(٤) الجرح والتعديل (١٤٤/٤)، وتهذيب التهذيب (١٩٤/٤)، والكاشف (٢١٢٩)، والتقريب (٢٦١٢).

- خلاصة المفاضلة :

فضّل الإمام أحمد حماد بن سلمة وسليمان بن المغيرة البصريان على كل أصحاب ثابت البناني بلفظ "أثبت وأعرف"، وفي بقية الروايات عنه – رواية ابن هانئ وأبي داود وأبي طالب – قدم حماداً مطلقاً ثم بعده سليمان، ولم يساوِ بينهما. ووافقه على تقديم حماد مطلقاً على كل أصحاب ثابت ابن مهدي وابن المديني وابن معين، وَعَدَّ ابن المديني سليمان بن المغيرة بعد حماد بن سلمة في ثابت، ولعل ذلك كما نصّوا لكثرة رواية حماد عن ثابت وطول ملازمته له وضبطه لحديثه ومعرفته، وغيره من أصحاب ثابت يتوهمون في حديثه كما نصّ أحمد، وهذا من التفضيل النسبي، لاختصاصه بحديث ثابت وفيه اعتبار الأئمة ونظرهم وتقسيمهم لحديث الراوي فسليمان بن المغيرة حاله أوثق من حال حماد، لكن حمّاداً حافظٌ ثبتٌ في حديث ثابت وهو مقدمٌ عليه وعلى غيره فيه، وإن أخطأ في أحاديث غيره كقتادة وأيوب لقلة ملازمته لهم.

٣- علي بن حفص أحبُّ إلي من شَبَابة [س١٩] :

- من وافق الإمام أحمد في المفاضلة أو خالفه :

قال ابن الجنيد عن ابن معين : شبابة وعلي بن حفص جميعاً ثقة[١].

- أقوال الإمام أحمد في الراوي المفضل علي بن حفص:

قال ابن المنادي: ثنا علي أبو بكر بن حفص وكان أحمد يحبه حباً شديداً[٢].

- أقوال النقاد في علي بن حفص:

علي بن حفص المدائني البغدادي، قال أحمد: وابن المديني وابن معين وأبو بكر ابن أبي شيبة وأبو داود : ثقة، وقال النسائي ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "ربما

(١) سؤالات ابن الجنيد (٣١٤).

(٢) تاريخ بغداد (٤١٦/١١).

أخطأ"، ووصفه ابن حجر في التقريب بصدوق، والأقرب عندي أنه ثقة ؛ فالجمهور على توثيقه؛ إذ وثقه ستةٌ من كبار النقاد، وربما إنما أنزله بعضهم عن الثقة كأبي حاتم والنسائي وابن حبان لتصحيفه كلمة في حديث واحد، وهذا متجه مع تشدد هؤلاء النقاد في التعديل، وليس من حدّ الثقة أن لا يخطئ، وقد احتج به مسلم في صحيحه(١).

- أقوال الإمام أحمد في الراوي المفضل عليه شبابة :

قال الإمام أحمد: تركته ؛ لم أكتب عنه للإرجاء، قيل له: يا أبا عبد الله : وأبو معاوية؟ قال: شبابة كان داعية. وقال ابن هانئ: قلت لأبي عبد الله : شبابة أي شيء تقول فيه؟ فقال: شبابة كان يدعو إلى الإرجاء، وحكى عن شبابة قولاً أخبث من هذه الأقاويل، ما سمعت عن أحد بمثله... قلت: كيف كتبت عن شبابة؟ فقال لي : نعم كتبت عنه قديماً شيئاً يسيراً، قبل أن نعلم أنه يقول بهذا. قيل له : كنت كلمته في شيء من هذا؟ قال: لا، قال: وحدثني بعض الأشياخ أن شبابة قدم من المدائن قاصداً للذي أنكر عليه أحمد بن حنبل، فكانت الرسل تختلف بينه وبينه. قال : فرأيته تلك الأيام مغموماً مكروباً. قال : ثم انصرف إلى المدائن قبل أن يصلح أمره عنده(٢) .

- أقوال النقاد في شبابة :

شَبَابَة بن سَوّار المدائني، أصله من خراسان، يُقال: كان اسمه مروان، مولى بني فَزَارة، ثقة حافظ، قال ابن المديني وابن معين وابن سعد: هو ثقة، وقال ابن عدي : إنما ذمه الناس للإرجاء الذي كان فيه، وأما في الحديث فلا

---

(١) الجرح والتعديل (١٨٢/٦)، سؤالات ابن محرز (٩٧)، والثقات لابن حبان (٤٦٥/٨)، تاريخ بغداد (٤١٦/١١)، وتهذيب التهذيب (٢٧٢/٧)، والتقريب (٤٧١٩).

(٢) الكامل لابن عدي (٩٠٥)، الضعفاء للعقيلي (٧١٩).

بأس به كما قال ابن المديني، والذي أُنكر عليه الخطأ، ولعله حدث به حفظاً. مات سنة أربع أو خمس أو ست ومائتين، روى له الجماعة[١] .

- خلاصة المفاضلة :

فضّل الإمام أحمد بلفظ "أحب" علي بن حفص البغدادي على شبابة المدائني، وكلاهما عراقيان، وهو تفضيلٌ مطلقٌ، ولعل ذلك لأجل بدعة الإرجاء في شبابة، وإلا فكلاهما ثقتان .

٤- بهزٌ أثبت من سليمان بن حرب، أين يُقاس سليمان إلى بهز ! [س٣٨] :

- أقوال الإمام أحمد في الراوي المفضل -بهز-:

قال عبد الله : حدثني أبي قال : حدثنا ابن مهدي يومًا عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري ، عن ابن كعب أن عمر ﷺ قال في حديث أشرف عليهم . فقلت لعبد الرحمن : إن أبا كامل قال: أسرف عليهم . فقال لي : سل بهزًا ، فأتيت بهزًا فسألته. فقال : أشرف عليهم ، كأن عبد الرحمن لم يرض إلا ببهز من تثبه.

وقال أبو بكر الأسدي: سمعت أحمد يقول: بهز بن أسد إليه المنتهى في الثبت. وقال أبو زرعة الدمشقي : كان أحمد يرفع من ذكر بهز، وقال الأثرم : حدثنا أبو عبد الله حدثني بهز بن أسد أبو الأسود العمي وكان ثبتاً ثقةً صاحب حديث [٢].

- أقوال النقاد في بهز:

بَهْز بن أسد العَمّي، أبو الأسود البصري، ثقةٌ ثبتٌ إمامٌ، قال ابن معين : ثقة، وقال أبو حاتم : إمام ثقة صدوق، قال الذهبي : حجةٌ إمامٌ ما علمت فيه مغمزاً، مات بعد المائتين، وقيل قبلها، روى له الجماعة[٣].

---

(١) الجرح والتعديل (٣٩٢/٤)، وتهذيب الكمال (٣٤٣/١٢)، والكاشف (٢٢٢٩)، والتقريب (٢٧٣٣).

(٢) الجرح والتعديل (٤٣١/٢)، العلل لعبد الله بن أحمد (٤٧٠٠)، سؤالات الأثرم (٢٨)، وتاريخ أبي زرعة الدمشقي (١١٥٨)، وضعفاء العقيلي (٧٩٢) .

(٣) الجرح والتعديل (٢٧٦/١)، وتهذيب الكمال (٢٥٧/٤)، والكاشف (٦٥٠)، والميزان (١٢٣٤)، والتقريب (٧٧١).

- أقوال النقاد في الراوي سليمان بن حرب :

سليمان بن حرب الأَزْدي البصري، قاضي مكة، ثقة حافظ إمام من الأئمة، قال أبو حاتم : إمام من الأئمة كان لا يدلس، ويتكلم في الرجال وفى الفقه، وليس بدون عفان ولعله أكثر منه، وقد ظهر من حديثه نحو عشرة آلاف ما رأيت في يده كتابا قط، وقال يعقوب بن شيبة: كان ثقةً ثبتاً صاحب حفظ، وقال النسائي: ثقة مأمون، مات سنة أربع وعشرين ومائتين، روى له الجماعة(١).

- خلاصة المفاضلة :

فضّل الإمام أحمد بهزاً البصري على سليمان بن حرب البصري بلفظ "أثبت"، ثم لم يكتف بذلك، بل زاد في التفضيل فاستنكر متعجباً من سؤال المروذي عن أيهما أثبت، وبيّن أنه لا وجه لقياس لسليمان بن حرب إلى بهز بن أسد! وهذا غاية في التفضيل في التثبت، ولعلّ ذلك - والله أعلم - لدقة بهزٍ حتى في حروف الرواية وتثبته فيها، حتى كان ابن مهدي شيخ الإمام أحمد لا يرضَ بغير بهز في التثبت، ولذا قال الفضل بن زياد : سمعت أبا عبد الله يقول: من يفلت من التصحيف ؟! كان يحيى بن سعيد يشكل الحرف إذا كان شديداً، وغير ذاك لا، وكان هؤلاء أصحاب الشكل عفان، وبهز، وحبان(٢).

٥- ثابت أثبت في أنس ﷺ من حُميد ؛ كان حُميد يذهب مع ثابت إلى الحديث. ولقد قال أنسٌ : إن ثابتاً دويبةٌ أحبها [س٥٩] :

- أقوال الإمام أحمد في الراوي المفضل ثابت :

قال أبو طالب : قلت لأحمد بن حنبل : ثابت البناني أثبت ، أو قتادة ؟ قال: ثابت، ثبت في الحديث، من الثقات المأمونين ، صحيح الحديث، وكان يقص(٣).

---

(١) الجرح والتعديل (١٠٨/٤)،وتهذيب الكمال (٣٨٤/١١)، والتقريب (٢٥٤٥).
(٢) تاريخ بغداد (٢٧٤/١٢).
(٣) الجرح والتعديل (١٨٠٥/٢) .

- أقوال النقاد في الراوي المفضل :

ثابت بن أسلم البُنَاني، أبو محمد البصري، ثقة عابد، وكان رأساً في العلم والعمل، مات سنة بضع وعشرين ومائة، روى له الجماعة[١] .

وقال أبو حاتم : "ثابت البناني ثقة صدوق، وأثبت أصحاب أنس الزهري ثم قتادة ثم ثابت البناني"، وقال أبو عبيد الآجري: قال أبو دواد : "أثبت الناس في أنس قتادة ثم ثابت"، وقال حماد بن سلمة : كنت أسمع أن القصاص لا يحفظون الحديث، فكنت أقلب الأحاديث على ثابت أجعل أنس لابن أبي ليلى، وأجعل ابن أبي ليلى لأنس أشوشهما عليه ؛ فيجيء بها على الاستواء[٢].

- أقوال الإمام أحمد في الراوي المفضل عليه حُميد :

قال سفيان بن عيينه: وكان عندنا شُوَيّبٌ بصري يقال له "درست". فقال لي: إن حميداً قد اختلط عليه ما سمع من أنس ، ومن ثابت، وقتادة عن أنس إلا شيء يسير، وكنت أقول له: أخبرني بما يثبته عن أنس ، فيخبرني ، فأتينا حميداً فيقول: سمعت أنساً[٣].

- أقوال النقاد في الراوي المفضل عليه :

حُميد ابن أبي حُميد الطويل، لطول في يديه، أبو عبيدة البصري، ثقة مدلس من المرتبة الثالثة – وهم من أكثروا من التدليس فلم يحتج الائمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبلهم. قال عيسى بن عامر عن شعبة: لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين

---

(١) الكاشف (٦٨١)، التقريب (٨١٠).

(٢) الجرح والتعديل (٤٤٩/٢)، سؤالات الآجري لأبي داود (م٥٩٧)، تهذيب التهذيب (٢/٢).

(٣) العلل لعبد الله بن أحمد (٥٩٩٥).

حديثاً، والباقي سمعها من ثابت، أو ثبّته فيها ثابت، وقال أبو حاتم: ثقة لا بأس به، وقال ابن عدي: "له أحاديث كثيرة مستقيمة، وقد حدث عنه الأئمة، وأما ما ذكر عنه أنه لم يسمع من أنس إلا مقدار ما ذكر، وسمع الباقي من ثابت عنه، فإن تلك الأحاديث يميزها من كان يتهمه أنها عن ثابت عنه، لأنه قد روى عن أنس، وقد روى عن ثابت عن أنس أحاديث، فأكثر ما في بابه أن الذي رواه عن أنس البعض مما يدلسه عن أنس، وقد سمعه من ثابت، وقد دلّس جماعة من الرواة عن مشايخ قد رأوهم". وقد أجاب الحافظ ابن حجر عن كل ما تُكُلّم فيه فقال: "ورواية عيسى بن عامر المتقدمة أن حميداً إنما سمع من أنس أحاديث قول باطل؛ فقد صرح حميد بسماعه من أنس بشيء كثير، وفي صحيح البخاري من ذلك جملة، وعيسى بن عامر ما عرفته . وحكاية سفيان عن درست ليست بشيء؛ فإن درست هالك . وأما ترك زائدة حديثه فذاك لأمر آخر لدخوله في شيء من أمور الخلفاء"، قال الذهبي : وأجمعوا على الاحتجاج بحُميد إذا قال: سمعت، مات سنة اثنتين ويقال: ثلاث وأربعين ومائة، روى له الجماعة[1] .

- خلاصة المفاضلة :

فضّل الإمام أحمد ثابتاً البناني على حميد الطويل – وكلاهما بصريان – في حديث أنس ﷺ بلفظ "أثبت"، وعلل ذلك بكون حميد كان يذهب مرافقاً لثابت إلى مجلس أنس، كنايةً عن تقدم ثابت ومكانته في مجلس أنس ﷺ، وذكر حب أنس ﷺ لثابت ووصفه له بالدويبة لشدة الملازمة. وقد عدّ أبو حاتم ثابتاً في المرتبة الثالثة في أثبت أصحاب أنس ﷺ بعد الزهري وقتادة، وعدّه أبو داود في المرتبة الثانية بعد قتادة، ولم يذكرا حمُيداً، فدلّ على تفضيل ثابت عليه عندهما أيضاً.

---

(١) الجرح والتعديل (٢١٩/٣)، تاريخ الدوري (١٣٥/٢)، والكامل لابن عدي (٢٦٨/٢)، والكاشف (١٢٤٨)، والميزان (٦١٠/١)، التقريب (١٥٤٤)، وتعريف أهل التقديس (٣٨).

٦- أبو نضرة أحب إلي من أبي الزبير [س٦٧] :

- أقوال الإمام أحمد في الراوي المفضل أبو نضرة :

قال صالح بن أحمد عن أبيه وسأله عن أبي نضرة فقال : ما علمت إلا خيراً، ونقل ابن شاهين عن الإمام أحمد أنه قال: أبو نضرة ثقة[١].

- أقوال النقاد في الراوي المفضل :

المنذر بن مالك العبدي، أبو نضرة البصري، مشهور بكنيته، ثقة، مات سنة ثمان أو تسع ومائة، قال ابن معين وأبو زرعة والنسائي: ثقة، وقال الذهبي: من ثقات التابعين، وأورده العقيلى في الضعفاء، وما ذكر شيئاً يدل على لينه، وذكره صاحب الكامل، ولم يذكر شيئاً أكثر من أنه كان عريفاً لقومه، ولكن ما احتج به البخاري[٢] .

- أقوال الإمام أحمد في الراوي المفضل عليه أبي الزبير:

قال عبد الله بن أحمد : قال أبي: كان أيوب يقول: حدثنا أبو الزبير وأبو الزبير أبو الزبير!، قلت لأبي : كأنه يضعفه؟ قال : نعم، وقال مرة : ليس به بأس، وقال ابن هانئ : قلت له: فأبو الزبير هو حجة في الحديث؟ قال : نعم هو حجة، وقال عطاء: كنا نكون عند جابر بن عبد الله ﷺ فيحدثنا، فإذا خرجنا من عنده تذاكرنا حديثه، قال : وكان أبو الزبير أحفظنا للحديث. وقال المروذي: سألت أبا عبد الله عن أبي الزبير، فقال : قد روى عنه قوم واحتملوه : روى عنه أيوب وغير واحد، إلا أن شعبة لم يحدث عنه، قلت : هو لين الحديث ؟ فكأنه لينه، قلت له: يحتج بحديث أبي الزبير؟ فقال : أبو الزبير يروى عنه، ويحتج به، وقد احتمله الناس[٣].

---

(١) الجرح والتعديل (٢٤١/٨)، التهذيب (٢٦٩/١٠)، والتقريب (٦٨٩٠).
(٢) الجرح والتعديل (٢٤١/٨)، والميزان (١٨١/٤)، والكاشف (٥٦٣٢)، التقريب (٦٨٩٠).
(٣) الجرح والتعديل (١/ح٥٤٢)، المعرفة والتاريخ للفسوي (٢٣/٢)، وسؤالات ابن هانئ (٢٣٤٨)، وسؤالات المروذي (١٨١).

- أقوال النقاد في الراوي المفضل عليه :

محمد بن مسلم بن تدرس، أبو الزبير المكي الحافظ المشهور، مولى حكيم بن حزام، وخلاصة حاله أنه صدوق حسن الحديث، توفي سنة ١٢٨ وكان مدلساً واسع العلم، وعدّه ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين وهم من أكثر من التدليس ؛ فلم يحتج الائمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبلهم، روى له الجماعة والبخاري مقروناً، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن أبي الزبير فقال: يكتب حديثه ولا يحتج به، قلت: يحتج بحديثه قال : إنما يحتج بحديث الثقات، ولخص الحافظ الذهبي الدفاع عنه والرد على من ضعفه فقال : تكلم فيه شعبة لكونه استرحج في وزنه، قلت: لعله ما أبصر، وقيل تركه لأنه رآه يسيء صلاته، وقيل لأنه رآه خاصم ففجر، وقيل كان بزي الشُرَط. وأما ابن حزم فإنه يرد من حديثه ما يقول فيه عن جابر، فإذا قال: سمعت جابراً احتج به، وقال سعيد بن أبي مريم: ثنا الليث قال: جئت أبا الزبير فدفع إلي كتابين فانقلبت بهما، ثم قلت في نفسي: لو عاودته فسألته أسمع هذا كله من جابر، فسألته فقال: منه ما سمعت، ومنه ما حُدثتُ عنه، فقلت له: أعلم لي على ما سمعت، فأعلم لي على هذا الذي عندي. قلت: ولهذه الرواية احتج ابن حزم بما روى عنه الليث مطلقاً[١] .

- خلاصة المفاضلة :

فضّل الإمام أحمد أبا نضرة البصري على أبي الزبير المكي بلفظ "أحب"، ولعلّ ذلك لأجل الخلاف في أبي الزبير فقد تكُلّم فيه وهو مكثر من التدليس، أما أبو نضرة فثقة لم يتكلم فيه ولم يوصف بالتدليس .

---

(١) الجرح والتعديل (٥٤٢/١)، والمغني في الضعفاء (٥٩٨٠)، والكاشف (٥١٤٩)، التقريب (٦٢٩١)، مراتب المدلسين (٤٥).

٧- وقال في السُّدي وابن مهاجر: ثقتان، ثم قال: منصور وأيوب أثبت منهما [س٩٧] :

- أقوال الإمام أحمد في الراويين المفضلين منصور وأيوب :

وقال الفضل بن زياد: سمعت أبا عبد الله يقول: منصور أصح حديثاً من الأعمش لقلة حديثه، وإذا اختلف منصور والأعمش عن إبراهيم فبقول من تأخذ؟ قال : بقول منصور، فإنه أقل سقطاً[١].

- أقوال النقاد في الراويين المفضلين :

- أيوب بن أبي تميمة كَيسان السَخْتِياني، أبو بكر البصري، ثقة ثبت حجة، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة، قال شعبة : ما رأيت مثل أيوب، وقال أبو حاتم: ثقة لا يُسأل عن مثله[٢] .

- منصور بن المُعْتمِر بن عبد الله السلمي، أبو عتّاب الكوفي، ثقة ثبت، وكان لا يدلس، من طبقة الأعمش، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة، وقال الدوري: قال ابن معين : منصور أحب إلي من حبيب بن أبي ثابت، ومن عمرو بن مرة، ومن قتادة ، قيل ليحيى : فأيوب ؟ قال : هو نظير أيوب عندي، وقال أبو حاتم : منصور ثقة أتقن من الأعمش لا يُخلّط ولا يُدلّس[٣] .

- أقوال الإمام أحمد في الراويين المفضلين عليهما إسماعيل السدي وإبراهيم بن مهاجر :

اختلف رأي الإمام أحمد فيهما فقد لينهما مرة، ومشّاهما مرة أخرى :

---

(١) المعرفة والتاريخ (١٧٤/٢).

(٢) الجرح والتعديل (٢٥٥/٢)، وتهذيب الكمال (٤٥٧/٣)، والتقريب (٦١٠).

(٣) الجرح والتعديل (١٧٧/٨)، وتاريخ الدوري (٥٨٨/٢)، تهذيب الكمال (٥٤٦/٨)، والتقريب (٦٩٠٨) .

١- إسماعيل السدي : قال صالح عن أحمد: السدي مقارب الحديث صالح، وقال أبو طالب قال أحمد: السدي ثقة، وقال عبد الله وسمعت أبي قال: قال يحيى بن معين يوماً عند عبد الرحمن بن مهدي وذكر إبراهيم بن مهاجر والسدي فقال يحيى: ضعيفان، فغضب عبد الرحمن وكره ما قال[١] .

٢- إبراهيم البجلي: قال محمد بن إسحاق الصغاني: سألت أحمد، عن إبراهيم بن مهاجر ؟ فقال : فيه ضعف، وقال المروذي : سألته عن إبراهيم بن مهاجر؟ فلين أمره، سمعته يقول: تكلم يحيى بن معين معي بحضرة عبد الرحمن بن مهدي، فقال يحيى : إبراهيم بن مهاجر وذكر رجلا آخر : ضعيفين مهينين، فحمل عليه عبد الرحمن حملاً شديداً، وجعل أبو عبد الله يعجب من هذ الكلام، ويقول:مهينين ؟!، وقال مرة أخرى: ليس به بأس، هو كذا وكذا، وفي رواية: لا بأس به، وقال عبد الله: سألته عن إسماعيل بن إبراهيم بن المهاجر ؟ قال: أبوه أقوى في الحديث منه[٢].

- أقوال النقاد في الراويان المفضل عليهما :

١- إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي الكوفي، قال القطان : لا بأس به ما رأيت أحداً يذكر السدي إلا بخير وما تركه أحد، وقال ابن عدي : وهو عندي مستقيم الحديث صدوق لا بأس به، وقال النسائي : صالح الحديث، وتقدم تضعيف ابن معين له، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به، ولخّص الذهبي حاله فقال : حسن الحديث، وقال ابن حجر : صدوق يهم ورمي بالتشيع، مات سنة مائة وسبع وعشرين، روى له مسلم والأربعة[٣].

---

(١) الجرح والتعديل (١٨٤/٢)، والكامل(٤٤٧/١)، العلل ومعرفة الرجال لعبد الله (٤٧١٠).

(٢) العلل ومعرفة الرجال للمروذي (٧٩)، العلل ومعرفة الرجال لعبد الله بن أحمد (٢٥١١)، والكامل (٢١٣/١)، وتهذيب التهذيب (١٤٦/١).

(٣) الجرح والتعديل (١٨٤/٢)، والكاشف (٣٩١)، والتقريب (٤٦٣) .

٢- إبراهيم بن مهاجر البجلي الكوفي، روى له مسلم والأربعة، وتكلم فيه جماعة:

فقد ذكر ابن المديني أن القطان سئل عن إبراهيم بن مهاجر، وأبي يحيى القتات ؟ فضعفهما، فقيل ليحيى : فالسدي ؟ قال : لا، السدي عندي لا بأس به، وقال ابن معين : ضعيف، وقال يعقوب بن سفيان: له شرف ونبالة، حديثه لين، وقال ابن عدي: إبراهيم بن مهاجر أحاديثه صالحة يحمل بعضها بعضا، وهو عندي أصلح من إبراهيم الهجري، وحديثه يكتب في الضعفاء، وقال الدارقطني: يعتبر به، وفي رواية قال الحاكم له: قلت: فإبراهيم المهاجر؟ فقال: ضعفوه؛ تكلم فيه القطان وغيره. قلت: بحجة؟ قال: بلى حدث بأحاديث لا يتابع عليها، وغمزه شعبة أيضا[١].

وقوّاه بعضهم :

فقد تقدم أن الإمام ابن مهدي تعقب من تكلم فيه، وقال سفيان الثوري : لا بأس به. وفي رواية قال الفلاس: سمعت رجلا من أهل بغداد من أهل الحديث : ذكر إبراهيم بن مهاجر والسدي، فقال: كلاهما ضعيفان مهينان، فقال: عبد الرحمن: قال سفيان: كان السدي رجلا من العرب، وكان إبراهيم بن مهاجر : لا بأس به. وقال النسائي: ليس بالقوي. وأراد توسط حاله ؛ ففي رواية أخرى قال : ليس به بأس[٢]. وخلاصة حاله : أن في حفظه شيئا ينزل به عن مرتبة الثقة إلى الحسن ؛ لذا أشار الإمام أحمد وغيره إلى تليينه مع أنه حكم بتوسط حاله .

---

(١) تاريخ الدوري (١٦٦٨)، الدارمي (١٤٤)، العلل ومعرفة الرجال لعبد الله (٤٠١٣)، الكامل في ضعفاء الرجال (٢١٣/١)، والمعرفة والتاريخ (١٨٢/٣)، والضعفاء والمتروكون للدارقطني (٢٠)، وسؤالات الحاكم للدارقطني (٢٧٢)، والكاشف (٢٠٩).

(٢) الجرح والتعديل (٧٤/١)، تهذيب التهذيب (١٤٦/١)، الكامل في ضعفاء الرجال (٢١٣/١)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (٧).

ورواية شعبة عنه وإخراج الإمام مسلم له توكيد لهذه الحال، سيما أن ممن حكم بتوسط حاله : الإمام النسائي مع تشدده ؛ من أجل ذلك جاءت عبارة الإمام أبي حاتم مشعرة به، قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول: إبراهيم بن مهاجر ليس بقوي، هو وحصين بن عبد الرحمن، وعطاء بن السائب، قريب بعضهم من بعض، محلهم عندنا محل الصدق، يكتب حديثهم، ولا يحتج بحديثهم، قلت لأبي: ما معنى لا يحتج بحديثهم ؟ قال: كانوا قوما لا يحفظون فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون، ترى في أحاديثهم اضطرابا ما شئت. ولخّص الحافظ ابن حجر حاله: صدوق لين الحفظ(١).

- خلاصة المفاضلة :

فضّل الإمام أحمد منصوراً الكوفي وأيوب البصري تفضيلاً مطلقاً بلفظ "أثبت" على إبراهيم بن مهاجر الكوفي، وإسماعيل السدي الكوفي، فقد تُكلّم في حفظهما وضُعّفا، بخلاف الحافظان أيوب ومنصور.

٨- ابن جُريج أثبت من ابن خُثيم [س١٧٤] :

- أقوال الإمام أحمد في الراوي المفضل ابن جريج :

قال عبد الله : سمعت أبي يقول: مالك وابن جريج حافظان، وذكرهما ثانية. فقال : هما مُسْتثبِتان، وقال الميموني: قال أبو عبد الله: كان ابن جريج من أوعية العلم(٢).

- أقوال النقاد في الراوي المفضل ابن جريج :

عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج، مولاهم المكي، ثقة حافظ، وكان يدلس ويرسل، مات سنة خمسين ومائة، روى له الجماعة، وابن جُريج إذا صرّح بالسماع فلا إشكال في عنعنته، وقد عدّه ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين(٣).

---

(١) الجرح والتعديل (١٣٢/٢)، تقريب التهذيب (٢٥٤)، وشيوخ شعبة الذي ضعفهم الإمام أحمد/أ.د.عبد العزيز اللحيدان (٢٤).

(٢) المعرفة والتاريخ (١٧٤/٢)، العلل (٥١٤٠)، سؤالات الميموني (٤٧٩)، ونافع بن عمر ثقة ثبت التقريب (٧٠٨٠).

(٣) الجرح والتعديل (٣٥٦/٥)، وتهذيب الكمال (٣٣٨/١٨)، والتقريب (٤٢٢١)، وطبقات المدلسين (ص١٤١).

- أقوال الإمام أحمد في الراوي المفضل عليه ابن خثيم:

قال الفضل بن زياد: سمعت أبا عبد الله قال: نافع بن عمر أعجب إلي من ابن خثيم، وابن خثيم يُحتمل[1].

- أقوال النقاد في الراوي المفضل عليه ابن خثيم :

عبد الله بن عثمان بن خُثيم القاري المكي، أبو عثمان، قال ابن أبي مريم عن ابن معين : ثقة حجة، وفي رواية الدورقي عن ابن معين قال : أحاديثه ليست بالقوية، وقال ابن الجنيد عن ابن معين: ليس به بأس، وقال ابن سعد والنسائي والعجلي: ثقة، وقال أبو حاتم: ما به بأس صالح الحديث، وقال النسائي مرة في سننه: ليس بالقوي في الحديث، ويحيى القطان لم يترك حديث ابن خثيم ولا عبد الرحمن، إلا أن علي بن المديني قال : ابن خثيم منكر الحديث، وكأن علي بن المديني خُلِق للحديث، وذكره ابن حبان في الثقات وقال يخطئ، وقال الدارقطني: ضعيف. فهو مختلفٌ فيه، علق له البخاري، وخرّج له مسلم، ووثقه جماعة وضعفه آخرون لأخطائه، التي أنزلته عن حدّ الثقة، ولكنه يبقى ممن يُحسن حديثه ويُحتمل ولا يُترك كما قال الإمام أحمد، ولذا لخص ابن حجر حاله فقال: صدوق، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة، روى له البخاري تعليقاً ومسلم والأربعة[2] .

- خلاصة المفاضلة :

فضّل الإمام أحمد ابن جريج المكي تفضيلاً مطلقاً بلفظ "أثبت" على ابن خثيم المكي، وهذا ظاهرٌ، فابن جريج حافظٌ ثبتٌ لا يقارن بابن خُثيم .

---

(١) العلل (٥١٤٠) .

(٢) الجرح والتعديل (١١١/٥)، سؤالات ابن الجنيد (٤٧٦)، الثقات للعجلي (٧٢٦)، سنن النسائي (٢٤٨/٥)، التتبع (٤٦٦)، تقريب التهذيب (٣٤٦٦) .

٩- أسامة بن زيد الليثي أقوى من أسامة بن زيد بن أسلم [س١٨٥] :

- أقوال الإمام أحمد في الراوي المفضل الليثي :

قال الأثرم عن أحمد : (ليس بشيء)، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه : (روى عن نافع أحاديث مناكير، فقلت له: أُراه حسن الحديث، فقال : إنْ تدبرت حديثه فستعرف فيه النُكرة)، وقال الميموني عن أحمد : (أسامة بن زيد عليه عامُّ الناس، قد رووا عنه، إلا يحيى بن سعيد تركه) (١).

- أقوال النقاد في الراوي المفضل الليثي :

أسامة بن زيد الليثي مولاهم، أبو زيد المدني، مختلفٌ فيه:

فممن ضعفه : الإمام أحمد كما تقدم، وقال أبو حاتم : (يُكتب حديثه ولا يحتج به)، وقال أيضاً: (ليس بالقوي)، وقال النسائي: (ليس بثقة)، ومرةً قال : (ليس بالقوي)، وقال البرقي عن ابن معين: (أنكروا عليه أحاديث)، وقال الدارقطني : (لما سمع يحيى القطان أنه حدث عن عطاء عن جابر رفعه : "أيام منى كلها منحر"، قال: اشهدوا أني قد تركت حديثه)، قال الدارقطني: (فمن أجل هذا تركه البخاري)، أي ترك تخريج حديثه في صحيحه، وقال ابن القطان الفاسي: (لم يحتج به مسلم إنما أخرج له استشهاداً، قال: وقال عمرو بن علي الفلاس: حدثنا عنه يحيى بن سعيد ثم تركه، قال : يقول : سمعت سعيد بن المسيب، قال ابن القطان : هذا أمر منكر، لأنه بذلك يساوي شيخه الزهري) .

قال الحافظ ابن حجر: (ولم يُرد يحيى القطان بذلك ما فهمه عنه، بل أراد ذلك في حديث مخصوص يتبين من سياقه، اتفق أصحاب الزهري على روايته عنه عن سعيد بن المسيب بالعنعنة، وشذ أسامة فقال: عن الزهري سمعت سعيد بن المسيب، فأنكر عليه القطان هذا لا غير) .

---

(١) سؤالات الميموني للإمام أحمد (٣٩٦)، والعلل لعبد الله بن أحمد (٤٧١٢،٥٠٣).

ووثّقه جماعة : كعلي بن المديني كما في سؤالات ابن أبي شيبة : (ذاك عندنا ثقةٌ)، وقال الفَسَوي: (ثقةٌ مأمون)، وقال الدوري وأبو يعلى الموصلي وابن أبي مريم عن ابن معين: (ثقة)، زاد أبو يعلى: (صالح)، وزاد ابن أبي مريم : (حُجّة)، في رواية عثمان الدارمي عن ابن معين قال : (ليس به بأس)، وقال العجلي: (ثقة)، وذكره ابن شاهين في الثقات .

وتوسّط فيه آخرون: فقال البخاري : (وهو ممن يُحتمل حديثه)، وأثنى عليه أحمد وأشار إلى احتمال حديثه كما تقدم، وقال أبو أحمد ابن عدي : (يروي عنه الثوري وجماعة من الثقات، ويروي عنه ابن وهب نسخة صالحة، وهو حسن الحديث ولا بأس به، وهو كما قال ابن معين : ليس بحديثه بأس، وهو خير من أسامة بن زيد بن أسلم بكثير)، وقال ابن نُمير : (مدني مشهور)، وقال الآجري عن أبي داود : (صالحٌ ؛ إلا أن يحيى – يعني ابن سعيد – أمسك عنه بآخرة)، وقال الحاكم في المدخل: (روى له مسلم، واستدللت بكثرة روايته له على أنه عنده صحيح الكتاب، على أن أكثر تلك الأحاديث مستشهد بها أو هو مقرون في الإسناد)، وقال ابن حبان في الثقات: (يخطئ وهو مستقيم الأمر صحيح الكتاب.

أما الذهبي فوصفه مرةً بأنّه : (صدوقٌ قوي الحديث، أكثر مسلمٌ إخراج حديث ابن وهبٍ عنه، ولكنّ أكثرها شواهد ومتابعات، والظاهر أنّه ثقةٌ)، وقال في موضعٍ آخر: (صدوقٌ يهم)، وفي موضعٍ ثالثٍ : (صدوقٌ فيه لينٌ يُستر)، وقال ابن حجر في التقريب : (صدوقٌ يهم، مات سنة ثلاثٍ وخمسين ومائة، وهو ابن بضعٍ وسبعين، روى له البخاري تعليقاً، ومسلم، والأربعة) .

والذي يظهر لي – والله أعلم – أنّ الأصل أنه ثقةٌ إذا حدّث من كتابه، وله ما يُستنكر من حديثه إذا حدّث من حفظه وخصوصاً عن نافع مولى ابن عمر كما ذكر الإمام أحمد، فكل الأئمة على تعديله واحتمال حديثه، بل صرّح خمسة من كبار النقاد بأنه ثقة وحجة في ضبطه وعدالته كابن المديني وابن معين

ويعقوب وغيرهم، ولم يجرحه من المعتدلين إلا أحمد، ومراده في حديث نافع خاصة، ولذلك إنما خرّج له مسلم كتابَه الذي رواه عن ابن وهبٍ لا عن نافع، وكلام القطّان فيه أجاب عنه ابن حجر وغيره كما تقدم.

فيُراعى في حديثه ما إذا كان يحدثُ من كتابه كالذي يرويه عن شيخه ابن وهبٍ فهو أصح حديثه، أما إذا حدّث من حفظه، أو عن نافع خاصةً، فالأصل فيه الضعف ما لم يدلّ دليلٌ على أنّه ضبطه[1] .

- أقوال الإمام أحمد في الراوي المفضل عليه ابن أسلم:

قال صالح بن أحمد: قال أبى: أسامة بن زيد بن أسلم منكر الحديث ضعيف، وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن أسامة بن زيد بن أسلم فقال: أخشى أن لا يكون قوياً في الحديث[2].

- أقوال النقاد في الراوي المفضل عليه ابن أسلم :

أسامة بن زيد بن أسلم العدوي المدني، وقال ابن أبي شيبة وسألت علياً عن أسامة بن زيد بن أسلم فقال : هو عندنا ثقة وليس بالقوي، وقد أنكر أصحابنا عليه أحاديث، وبنوا زيد بن أسلم منهم عبد الرحمن وغيره وبنوا زيد كلهم ليسوا بالأقوياء، وقال أبو يوسف القلوسي: سمعت علي بن المديني يقول لي : ليس في ولد زيد بن أسلم ثقة، وقال ابن أبى خيثمة فيما كتب إلى قال: سمعت ابن معين يقول: أسامة بن زيد بن أسلم ضعيف الحديث، يكتب حديثه، وقال الدوري عن ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال النسائي : ليس بالقوي، وقال ابن عدي :

---

(١) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص/٩٨)، تاريخ ابن معين برواية الدوري (٢٢/٢)، تاريخ الدارمي (ص/٦٦)، سؤالات ابن الجُنيد (ص/٧٤)، والجرح والتعديل (٢٤٨/٢)، والكامل (٣٩٤/١)، وتهذيب الكمال (٣٤٧/٢)، من تُكُلم فيه وهو مُوثق (ص/٤١)، المغني (٦٦/١)، وديوان الضعفاء (ص/٢٥)، وتهذيب التهذيب (١٠٨/١)، والتقريب (٣١٩) .

(٢) الجرح والتعديل (٢٨٥/٢)، الضعفاء للعقيلي (٢١/١).

أبناء زيد بن أسلم ضعفاء يكتب حديثهم، ولم أجد لأسامة حديثاً منكراً لا إسناداً ولا متناً، وأرجو أنه صالح . ولعل مراد ابن المديني في توثيقه في نقل ابن أبي شيبة توثيق عدالته، لا ضبطه بدليل تعقيبه بقوله : وليس بالقوي، وإشارته إلى إنكار المحدثين عليه أحاديث، واتفق الذهبي وابن حجر على ضعفه من قِبَل حفظه، روى له ابن ماجه(١).

- خلاصة المفاضلة :

فضّل الإمام أحمد أسامة الليثي المدني تفضيلاً مطلقاً بلفظ "أقوى" على أسامة بن زيد العدوي المدني، وهذا ظاهرٌ؛ فالليثي على كلام بعض الحفاظ في بعض أنواع حديثه إلا أنه أقوى وأحفظ من أسامة العدوي المتفق على ضعفه.

١٠- عاصم بن بهدلة أحب إلي من عبد الملك بن عمير [س١٩٧] :

- الروايات الأخرى عن أحمد في المفاضلة :

وقال عبد الله بن أحمد : سئل أبي عن عبد الملك بن عُمير، وعاصم بن أبي النجود، فقال : عاصم أقل اختلافاً عندي من عبد الملك بن عُمير، عبد الملك أكثر اختلافاً، وقدم عاصماً على عبد الملك(٢).

- من وافق الإمام أحمد في المفاضلة أو خالفه :

قال ابن أبي حاتم : سُئل أبى عن عاصم بن أبى النجود وعبد الملك بن عمير فقال : قدم عاصماً على عبد الملك؛ عاصم أقل اختلافاً عندي من عبد الملك(٣).

---

(١) التاريخ الكبير (٢٢/٢)، الجرح والتعديل (٢٨٥/٢)، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (٩٨)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (٥٣)، الكامل لابن عدي (٧٨/٢)، والكاشف (٢٦٢)، والمغني (٦٦/١)، والتقريب (٣١٥) .
(٢) العلل لعبد الله بن أحمد (٤١٣٦) .
(٣) الجرح والتعديل (٣٤١/٦) .

- أقوال الإمام أحمد في الراوي المفضل عاصم :

قال عبد الله بن أحمد : سألت أبى عن عاصم بن بهدلة فقال : ثقة رجل صالح خيّرٌ ثقة، والأعمش أحفظ منه، وكان شعبة يختار الأعمش عليه في تثبيت الحديث[1] .

- أقوال النقاد في الراوي المفضل عاصم :

عاصم بن بهدلة الأسدي، ابن أبي النجود، مولاهم الكوفي، أبو بكر المقري.

وَثّقه الإمام أحمد، وابن معين، والعجلي، وابن سعد، وأبو زرعة، ويعقوب بن سفيان، زاد ابن معين : (لا بأس به، من نظراء الأعمش)، وزاد ابن سعد : (إلا أنه كان كثير الخطأ في حديثه)، وزاد يعقوب : (في حديثه اضطراب)، وذكره ابن حبان في الثقات، وبالغ في توثيقه في صحيحه فقال : (حافظٌ ثقةٌ متقنٌ) .

وقال أبو حاتم : (محله عندي محل الصدق، صالح الحديث، ولم يكن بذاك الحافظ)، وقال ابن أبي حاتم: فذكرت لأبي توثيق أبي زرعة له، فقال: ليس محله هذا أن يُقال هو ثقة وقد تكلم فيه ابن عُلية فقال: كأن كل من كان اسمه عاصماً سيئ الحفظ.

وقال النسائي : (ليس به بأس)، وتكلّم الدارقطني فيه فقال: (في حفظه شيءٌ)، وقال الذهبي في الميزان : (ثبتٌ في القراءة وهو في الحديث دون الثبت، صدوقٌ يهم، ... ثم قال: هو حسن الحديث)، وقال في الديوان : (إمامٌ صدوقٌ)، وفي السير قال : (ثبتٌ في القراءة، صدوقٌ في الحديث)، وقال ابن حجر : (صدوقٌ له أوهام، حجةٌ في القراءة) .

والراجح – والله أعلم – أنّه صدوقٌ؛ إذ الجمهور على تعديله مع أوهامه التي تنزله عن حدّ الثقة، فقد وثقه جمعٌ من الأئمة مطلقاً، وفيهم من المعتدلين : كأحمد، وأبي زرعة، والنسائي على تشدده لم يُضعّفه، وإنما تُكُلم في عاصمٍ لأجل

---

(١) الجرح والتعديل(٣٤١/٦)، والعلل لعبد الله بن أحمد (٩١٨)، وسؤالات أبي داود لأحمد (٣٤٥).

حفظه، والخطأ ليس بمدفوعٍ عنه، فله أخطاءٌ أنزلته من رتبة الثقة إلى رتبة الصدوق، لكنها لا تضعّفه مطلقاً، بدليل توثيق من وثقه من الأئمة، مات سنة ثمان وعشرين ومائة، وأخرج له الشيخان مقروناً بغيره، والأربعة[1] .

- أقوال الإمام أحمد في الراوي المفضل عليه عبد الملك :

قال علي بن الحسن الهسنجاني: سمعت الإمام أحمد يقول عنه: (مضطرب الحديث جداً، قلّ ما رُوي عنه إلا اختلف عليه، ما أرى له خمسمائة حديث، وقد غلط في كثير منها)، وقال أيضاً في رواية إسحاق بن منصور: (ضعيف جداً)، وقال أبو داود: سمعت أحمد قال : (عبد الملك بن عمير مضطرب جداً في حديثه، اختلف عنه الحفاظ، - يعني فيما رووا عنه-)[2] .

- أقوال النقاد في الراوي المفضل عليه عبد الملك :

عبد الملك بن عُمير بن سويد اللّخْمي، حليف بني عدي، الكوفي، القِبْطي.

الجمهور على توثيقه؛ فقد وثقه ابن معين، وابن نمير، والعجلي، والفسوي، وابن حبان، زاد ابن معين : (إلا أنه أخطأ في حديث أو حديثين)، وزاد ابن نمير : (ثَبْتٌ في الحديث)، وزاد الفسوي :(حافظٌ سرّاد).

وإنما تكلم فيه الإمام أحمد وشدّد عليه القول لتخليطه واضطرابه في بعض حديثه، وقال أبو حاتم : (ليس بحافظ، وهو صالح الحديث، تغيّر حفظه قبل موته).

وقال الحافظ ابن رجب : (ثقةٌ متفقٌ على حديثه)، وقال الذهبي في المغني: (ثقةٌ مشهورٌ)، وقال عنه في الميزان : (الثقة... طال عمره، وساء حفظه، وقال

---

(١) الجرح والتعديل (٣٤٠/٦)، والإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٢٧٩/٣)، وتهذيب الكمال (٤٧٣/١٣)، والسير (٢٥٦/٥)، والميزان (٣٥٧/٢)، وديوان الضعفاء (ص/٢٠٤)، والتقريب (٣٠٧١) .

(٢) العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي (١٣١)، الجرح والتعديل (٣٦١/٥)، سؤالات أبي داود للإمام أحمد (٣٥٤).

بعد نقل أقوال الأئمة فيه: قلت : لم يورده ابن عدي، ولا العقيلي، ولا ابن حبان، وقد ذكروا من هو أقوى حفظاً منه، وأما ابن الجوزي فذكره فحكى الجرح، وما ذكر التوثيق. والرجل من نظراء السَّبيعي أبي إسحاق، وسعيد المقبري، لما وقعوا في هرم الشيخوخة، نقص حِفظهم، وساءت أذهانهم، ولم يختلطوا، وحديثهم في كتب الإسلام كلها).

وقال ابن حجر: (احتج به الجماعة، وأخرج له الشيخان من رواية القدماء عنه في الاحتجاج، ومن رواية بعض المتأخرين عنه في المتابعات، وإنما عيب عليه أنه تغير حفظه؛ لكبر سنه، لأنه عاش مائة وثلاث سنين، ولم يذكره ابن عدي في " الكامل "، ولا ابن حبان) .

وقال ابن حجر : (ثقة فصيح عالم تغير حفظه وربما دلس، مات سنة ست وثلاثين ومائة، وله مائة وثلاث سنين، روى له الجماعة)، قال العلائي : (وذكر بعض الحفاظ أنّ اختلاطه احتُمل؛ لأنه لم يأت فيه بحديث منكر).

وأقرب الأقوال أنه ليس في درجة الحفاظ الأثبات المتقنين، ولكنه لا ينزل عن حد الثقة الذي له بعض الأخطاء والأوهام؛ إذ الجمهو على توثيقه وتقديمه، فهو من نظراء أبي إسحاق السبيعي، وسعيد المقبري، كما قال الذهبي، وقد روى عنه كبار الحفاظ، كشعبة والسفيانان ومِسعر والأعمش وغيرهم، واحتجّ به الشيخان، وكلام الإمام أحمد فيه محمولٌ على الأحاديث التي أخطأ فيها بسبب تقدم السن والشيخوخة، وليس من حدّ الثقة أن لا يخطئ[1] .

- خلاصة المفاضلة :

فضّل الإمام أحمد عاصماً الكوفي تفضيلاً مطلقاً بلفظ "أحب" على عبد الملك بن عُمير الكوفي، وعلّلَ ذلك في رواية ابنه عبد الله لأجل قلة الاختلاف على عاصم، ووافقه على ذلك أبو حاتم الرازي أيضاً .

---

(١) الجرح والتعديل (٣٦١/٥)، الثقات لابن حبان (١١٦/٥)، وتهذيب الكمال (٣٧٠/١٨)، والسير (٤٣٨/٥)، والمغني (٤٠٧/٢)، والميزان (٦٦٠/٢)، والمختلطين للعلائي (٧٦)، وشرح العلل (٤٣٩/١)، والهدي (ص ٤٢٢)، والتقريب (٤٢٢٨) .

١١- عبد العزيز بن أبي حازم أعجب إلي من الدّرَاوَرْدي [س٢١٠] :

- الروايات الأخرى عن أحمد في المفاضلة :

قال أبو داود : قيل لأحمد: ابن أبي حازم أحب إليك أو الدّرَاوَرْدي ؟ فقال : لا بل هو أحب إلي، ولكن الدّرَاوَرْدي أعرف منه[١] .

- من وافق الإمام أحمد في المفاضلة أو خالفه :

وقال ابن أبي حاتم: قال أبي وأبو زرعة: ابن أبي حازم أفقه من الدراوردى، والدراوردى أوسع حديثاً.

وخالفهم ابن معين في سؤالات الدوري وابن محرز فقال: الدّرَاوَرْدي ثم ابن أبي حازم[٢].

- أقوال الإمام أحمد في الراوي المفضل ابن أبي حازم :

قال أبو داود : سمعت أحمد وقيل له عبد العزيز بن أبي حازم قال : (أرجو أنه لا بأس به)، وقال أبو طالب : قال الإمام أحمد : (كان يتفقه، لم يكن بالمدينة بعد مالك أفقه منه، ليس به بأسٌ)، ثم قال أحمد : (يُقال له بلية أخرى أيضا - يعني ابن أبي حازم - لم يكن بكثير الحديث، فلما مات سليمان بن بلال أوصى إليه فدفعت كتبه إليه فأخرج أحاديث كثيرة للناس)[٣].

- أقوال النقاد في الراوي المفضل ابن أبي حازم :

عبد العزيز بن أبي حازم، واسم أبيه سلمة بن دينار، المخزومي، أبو تمام المدني.

وثقه ابن معين، والنسائي، والعجلي، وابن نمير، وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات، واحتج به الشيخان في صحيحهما، بل الجماعة كلهم، وقال

---

(١) سؤالات أبي داود لأحمد (٢٢١).
(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٨٣/٥)، وسؤالات الدوري عن ابن معين (٢٣١/٣)، وسؤالات ابن محرز (٨٥).
(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٨٣/٥)، سؤالات أبي داود لأحمد (٢٢١).

أبو حاتم : (صالح الحديث)، وذكره ابن عبد البر في من كان مدار الفتوى عليه في آخر زمان مالك وبعده .

وإنما طُعِن عليه بأنه لم يكن يُعرف بطلب الحديث إلا من كُتب أبيه، فإنهم يقولون : إنه سمعها. كما قال الإمام أحمد .

ويُقال: إنّ كتب سليمان بن بلال وقعت إليه ولم يسمعها، وقد روى عن أقوامٍ لم يكن يُعرف أنه سمع منهم، ولكن قال مصعب الزُبيري : (كان فقيهاً، وقد سمع مع سليمان بن بلال، فلما مات سليمان أوصى له بكتبه) .

قال ابن حجر : (صدوقٌ فقيهٌ)، مات سنة أربعٍ وثمانين، وقيل قبل ذلك، روى له الجماعة، أما الذهبي فقال في المغني : (وُثّق، وذكره العُقيلي في الضعفاء فلم يُحسن، وقيل : كان يُدلس كغيره من الثقات)، وصرّح بتوثيقه في الميزان، وهو الأظهر أنه : ثقةٌ ؛ إذ ليس فيه ما يُجرح لأجله، والأئمة على توثيقه، وخرّج له الشيخان في صحيحيهما على سبيل الاحتجاج بروايته .

وإنما تُكُلم فيه لأجل روايته عن سليمان بن بلال، وهذا لا يقتضي حطّه عن رُتبة الثقة، ومع ذلك فقد جزم مصعب الزبيري بسماعه معه، ثم وصيته له بكتبه[1].

- أقوال الإمام أحمد في الراوي المفضل عليه الدّرَاوَرْدي :

وقال الإمام أحمد في سؤالات المرّوذي : (ما أدري ما أقول لك فيه، أحاديثه كأنه يُنكَر بعضها)، وقال أيضاً: (كان معروفاً بالطلب، وإذا حدّث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدّث من كتب الناس وَهِم، وكان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وربما قلب حديث عبد الله بن عمر يرويها عن عُبيد الله بن عمر)، وفي سؤالات أبي داود

(١) طبقات ابن سعد (٤٢٤/٥)، وسؤالات المروذي لأحمد (٢١١)، والجرح والتعديل (٣٨٢/٥)، وثقات ابن حبان (١١٧/٧)، وتهذيب الكمال (١٢١/١٨)، المغني في الضعفاء (٣٧٣٢/١)، والميزان (٦٢٦/٢)، والتقريب (٤١١٦)، والهدي (ص٤٤١).

لأحمد: (سمعت أحمد غير مرة يقول: عامة أحاديث الدّرَاوَرْدي عن عبيد الله أحاديث عبد الله العمري مقلوبة – وربما لم يذكر مقلوبة ولا عامة–، وسمعته أيضا يقول: عبد العزيز الدّرَاوَرْدي عنده عن عبيد الله مناكير، وكتابه أصح من حفظه)[1]، وقول الإمام أحمد هذا من أجمع وأعدل ما قيل فيه.

– أقوال النقاد في الراوي المفضل عليه الدّرَاوَرْدي :

عبد العزيز بن محمد بن عُبيد الدّرَاوَرْدي، أبو محمد الجهني المدني، مختلفٌ فيه :

وثقه مالك، وعلي بن المديني، والعجلي، وابن سعد، وابن معين، ويعقوب بن سفيان، زاد ابن المديني : (ثبتٌ)، وزاد ابن سعد : (كثير الحديث يغلط)، وزاد ابن معين : (حجةٌ، ليس به بأسٌ).

وفي رواية أخرى عنه : (إذا روى من كتابه فهو أثبت من حفظه)، وقال أبو زرعة : (سيئ الحفظ فربما حدّث من حفظه فيخطئ)، وقال أبو حاتم : (لا يحتج به)، وقال النسائي : (ليس به بأس وحديثه عن عبيد الله بن عمر منكر)، وقال أيضاً: (ليس بالقوي)، وقال الساجي : (كان من أهل الصدق والأمانة إلا أنه كثير الوهم)، وذكره ابن حبان في الثقات وقال : (كان يخطئ)، وقال الذهبي في السير: (حديثه في دواوين الإسلام الستة، لكن البخاري روى له مقروناٍ بشيخ آخر، وبكل حال فحديثه وحديث ابن أبي حازم لا ينحط عن مرتبة الحُسن)، وقال في الميزان والمغني : (صدوق)، وقال الحافظ ابن رجب: (أحد علماء أهل المدينة وثقاتهم)، وقال ابن حجر : (صدوقٌ كان يحدث من كتب غيره فيخطئ).

والراجح فيه : أنه ثقةٌ له بعض الأوهام في حديثه إنْ حدّث من حفظه أو عن عُبيد الله العُمَري، ولكنّه لا ينزل عن درجة الثقة؛ وليس من حدّ الثقة أن لا

---

(١) الجرح والتعديل (٣٩٦/٥)، سؤالات أبي داود لأحمد (٢٢١)، وسؤالات المروذي لأحمد (٢١٠).

يخطئ، وأكثر الأئمة على ذلك، وروى له البخاري مقروناً، واحتج به مسلم، وأهل بلده المدنيون يوثقونه وعلى رأسهم : مالك بن أنس، وهم أعلم به من غيرهم فقد خَبَروا حديثه وأخذوا عنه، قال يعقوب بن سفيان: (عبد العزيز عند أهل المدينة إمامٌ ثقةٌ).

أما حديثه عن عُبيد الله بن عمر فليس كله منكراً، بل الأصل فيه القبول إلا إن تبّين خطؤه فيه بمخالفةٍ أو تفرد، ومما يدل على ذلك عبارة الإمام أحمد فيه: (وربما قلب حديث عبد الله بن عمر يرويها عن عُبيد الله بن عمر)، وربما تفيد التقليل، ومما يقوي ذلك أنّ الإمام يعقوب بن سفيان أورد له في "المعرفة والتاريخ" حديثين من روايته عن عبيد الله بن عمر وقال عنهما : (صحيحٌ جيد الإسناد)، توفي سنة ستٍ أو سبعٍ وثمانين ومائة، وأخرج له الجماعة[1] .

- خلاصة المفاضلة :

فضّل الإمام أحمد ابن أبي حازم المدني على الدّرَاوَرْدي المدني بلفظ "أعجب" وفي وراية أبي داود عنه بلفظ "أحب"، ووافقه أبو حاتم وأبو زرعة، وخالفهم ابن معين فقدّم الدّرَاوَرْدي على ابن أبي حازم .

وبالنظر في كلام النقاد، نرى أن ابن أبي حازم لم يُتكلّم في ضبطه أو عدالته، وإنما تُكُلم في سماعه لأجل روايته عن سليمان بن بلال، وأما الداروردي فقد تُكُلم في حفظه، وخاصة حديثه عن عُبيد الله بن عمر، فابن أبي حازم مقدّمٌ عليه في الحفظ والإتقان، ولكن الدّرَاوَرْدي أوسع حديثاً منه وأكثر رواية كما قال الإمام أحمد، ولعله عليه يُحمل ترتيب ابن معين حين قال: الداروردي ثم ابن أبي حازم.

---

(١) المعرفة والتاريخ (٣٤٩/١)، طبقات ابن سعد (٤٢٤/٥)، وتاريخ الدوري عن ابن معين (٣٦٧/٢)، والجرح والتعديل (١٨٣٣/٥)، وتهذيب الكمال (١٨٧/١٨)، وشرح العلل (٧٥٧/٢)، والسير (٣٦٦/٨)، والميزان (٦٣٣/٢)، والمغني في الضعفاء (٣٩٩/٢)، والكاشف (٣٤٠٧)، وهدي الساري (٤٤١)، والتقريب (٤١٤٧) .

١٢- حفص بن عمر الحوضي أكيس وأثبت من أبي الوليد هشام بن عبد الملك؛ كان متيقظاً، وإن كان أبو الوليد حسن الحديث عن شعبة [س٢٤٠] :

- أقوال الإمام أحمد في الراوي المفضل حفص الحوضي :

قال أبو طالب سمعت الإمام أحمد يقول عنه : (ثبتٌ ثبتٌ، متقنٌ متقنٌ، لا يُؤخذ عليه حرفٌ واحدٌ)، وقال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي ذكر الحوضي، فقال: (ذاك الشيخ الذي كان يتثبت)[١]، وهذا غايةٌ في الإتقان.

- أقوال النقاد في الراوي المفضل حفص الحوضي :

حفص بن عمر بن الحارث بن سَخْبرة النَمَري البصري، مشهورٌ بأبي عمر الحَوْضي، ثقة ثبت، مات سنة خمس وعشرين ومائتين، روى له البخاري، وأبو داود، والنسائي[٢] .

- أقوال الإمام أحمد في الراوي المفضل عليه هشام بن عبد الملك:

قال الميموني عن أحمد: أبو الوليد ثقة شيخ الإسلام، ما أقدّم اليوم عليه أحداً من المحدّثين، وقال أبو طالب أحمد بن حميد: قال أحمد : أبو الوليد متقن، وقال عبد الله: قلت لأبي : كان أبو الوليد ثبتاً؟ قال : لا، ما كان كتابه منقوطاً ولا مشكولاً، ولكنه في حديث شعبة متقن[٣].

- أقوال النقاد في الراوي المفضل عليه هشام بن عبد الملك:

هشام بن عبد الملك الباهلي مولاهم، أبو الوليد الطيالسي البصري، ثقة ثبت، مات سنة سبع وعشرين ومائتين، وله أربع وتسعون، روى له الجماعة[٤].

---

(١) الجرح والتعديل (١٨٢/٣)، العلل لعبد الله بن أحمد (١٢٤٦).
(٢) تهذيب الكمال (٢٦/٧)، والكاشف (٣٤١/١)، والتهذيب (٤٠٦/٢)، والتقريب (١٤١٢) .
(٣) الجرح والتعديل (٦٥/٩)، العلل لعبدالله بن أحمد (٢٦٤١)، تهذيب الكمال (٦٥٨٤/٣٠).
(٤) التاريخ الكبير (١٩٥/٨)، وتهذيب الكمال (٢٢٦/٣٠)، والتقريب (٧٣٠١).

- خلاصة المفاضلة :

فضّل الإمام أحمد حفصاً البصري على أبي الوليد الطيالسي البصري تفضيلاً مطلقاً بلفظين "أكْيَس" و "أثبت"، مع ثقتهما جميعاً إلا أن حفصاً نص أحمد على تثبته وإتقانه في كل شيوخه وأنه فوق أبي الوليد الذي أثنى على إتقانه لحديث شعبة دون بقية شيوخه؛ إذ له عنهم بعض الأوهام .

١٣- إسماعيل بن عيّاش عن الشاميين أحسن حالا مما روى عن المدنيين وغيرهم. [س٢٤٩] :

- الروايات الأخرى عن أحمد في المفاضلة :

قال أبو داود: وسألت أحمد عن إسماعيل بن عياش فقال: ما حدّث عن مشايخهم، قلت: الشاميين؟ قال: نعم، فأما حديث غيرهم عنده مناكير.

وقال أبو طالب أحمد بن حميد : سمعت أحمد يقول : إسماعيل بن عياش ، ما روى عن الشاميين صحيح ، وما روى عن أهل الحجاز فليس بصحيح.

وقال أحمد بن أبي يحيى: سمعت أحمد يقول: إسماعيل بن عياش، ما روى عن الشاميين فهو صحيح، وما روى عن أهل المدينة، وأهل العراق، ففيه ضعف، يغلط.

وقال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : سألت أحمد بن حنبل عن إسماعيل بن عياش فقال: في روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز بعض الشيء، وروايته عن أهل الشام كأنه أثبت وأصح[١].

- من وافق الإمام أحمد في المفاضلة أو خالفه :

قال ابن معين : (ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز، فإن كتابه ضاع، فخلّط في حفظه عنهم)، وقال ابن المديني : (كان يُوثّق فيما روى عن أصحابه أهل الشام، فأما ما روى عن غير أهل الشام ففيه ضعف).

---

(١) سؤالات أبي داود لأحمد (٣٠٠)، الجرح والتعديل (١٩٢/٢)، الكامل(١٢٧)، تاريخ بغداد (٢٢٢/٦).

وقال الفلاس: (إذا حدّث عن أهل بلاده فصحيح، وإذا حدث عن أهل المدينة مثل: هشام بن عروة، ويحيى بن سعيد، وسهيل بن أبي صالح، فليس بشيء).

وقال عنه يعقوب بن شيبة: (ثقة عند ابن معين وأصحابنا فيما روى عن الشاميين خاصة، وفي روايته عن أهل العراق وأهل المدينة اضطراب كبير). وقال البخاري: (إذا حدّث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدّث عن غير أهل بلده ففيه نظر).

وسئل أبو زرعة عن إسماعيل بن عياش: كيف هو في الحديث؟ قال: (صدوق إلا أنه غلط في حديث الحجازيين والعراقيين).

وقال ابن رجب في شرح العلل : (إذا حدَّث عن الشاميين فحديثه عنهم جيد، وإذا حدَّث عن غيرهم فحديثه مضطرب، هذا مضمون ما قاله الأئمة فيه منهم : أحمد، ويحيى، والبخاري، وأبو زرعة)[1] .

- أقوال الإمام أحمد في الراوي المفضل إسماعيل بن عياش:

قال الفضل بن زياد : وقال أحمد: ليس أحد أروى لحديث الشاميين من إسماعيل بن عياش والوليد بن مسلم. وقال عبد الله بن أحمد: سئل أبي عن إسماعيل بن عياش فقال: نظرت في كتاب إسماعيل، عن يحيى بن سعيد ، أحاديث صحاح، وفي "المصنف" أحاديث مضطربة[2].

- أقوال النقاد في الراوي المفضل إسماعيل بن عياش:

إسماعيل بن عيّاش بن سُليم العَنْسي، أبو عُتْبة الحمصي .

عامّة أهل الحديث على التفصيل في حاله وهو المُرجّحُ في رتبته، فيوثقونه في روايته عن أهل بلده الشاميين خاصة، ويُضعّفونه عن غيرهم.

---

(١) الجرح والتعديل (١٩٢/٢)، والمعرفة والتاريخ (٤٢٤/٢)، وشرح العلل (٧٧٣/٢).

(٢) الجرح والتعديل (١٩٢/٢)، العلل لعبد الله بن أحمد (٤١٢٨).

وقد تقدم في كلام أئمة أهل الحديث الذين وافقوا الإمام أحمد في المفاضلة أنه ثقة في روايته عن أهل بلده خاصة، مات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين ومائة، وأخرج له الأربعة، والبخاري في جزء رفع اليدين[1].

- خلاصة المفاضلة :

فضّل الإمام أحمد رواية إسماعيل بن عيّاش عن أهل بلده الشاميين على روايته عن غيرهم كالحجازيين بلفظ "أحسن" وفي رواية غير المروذي "أصح وأثبت"، ولا شك أن هذا دليلٌ على أن الأصل هو تقديم رواية الراوي عن أهل بلده؛ لمعرفته بهم وضبطه لحديثهم وطول ملازمته لهم، ووافق الإمام أحمد على ذلك جمعٌ من النقاد، كأبي زرعة، وابن المديني، وابن معين، والفلاّس، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وغيرهم .

١٤- إسماعيل بن أمية أوثق من أيوب بن موسى وأثبت، وكان أيوب أنفع للناس، وهما ابنا عمٍّ، من أهل مكة [س٣٠٧]:

- الروايات الأخرى عن أحمد في المفاضلة :

قال أبو طالب : سألت أحمد عن إسماعيل بن أمية وأيوب بن موسى؟ فقال: أيوب ابن عم إسماعيل، وإسماعيل أكثر منه وأحب إلي.

قال عبد الله بن أحمد سئل أبي عن إسماعيل بن أمية وأيوب بن موسى ؟ فقال : إسماعيل بن أمية قوي وأثبت في الحديث من أيوب بن موسى.

وقال أبو داود: قلت لأحمد أيوب بن موسى؟ قال: ليس به بأس إلا أن إسماعيل بن أمية أكبر منه في الحديث، وكان بينهما قرابة وشأن، أيوب يكتب الشروط ويتفقه[2].

---

(١) تهذيب الكمال (١٦٣/٣)، والميزان (٢٤٠/١)، والسير (٣١٢/٨)، تهذيب التهذيب (١٦٢/١)، التقريب (٤٧٧).

(٢) الجرح والتعديل (٢٥٧/٢) .

- من وافق الإمام أحمد في المفاضلة أو خالفه :

وقال صالح بن أحمد بن حنبل ثنا على بن المديني قال : سمعت سفيان بن عيينة يقول : لم يكن عندنا قرشيين مثل أيوب بن موسى وإسماعيل بن أمية، وكان أيوب أفقههما في الفتيا[١].

- أقوال النقاد في الراوي المفضل إسماعيل بن أمية:

إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص بن أُمية الأموي، ثقةٌ ثبتٌ، قال ابن معين: ثقة، وقال أبو زرعة: ثقة، مات سنة ٤٤ وقيل قبلها، روى له الجماعة[٢].

- أقوال الإمام أحمد في الراوي المفضل عليه أيوب بن موسى:

قال عبد الله: سألت أبي عن أيوب بن موسى فقال : ثقة[٣] .

- أقوال النقاد في الراوي المفضل عليه أيوب بن موسى:

أيوب بن موسى بن عمرو بن سعيد بن العاص، أبو موسى المكي الأموي، ثقة، وقال ابن معين وأبو زرعة والنسائي والعجلي وابن سعد : ثقة، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة، روى له الجماعة[٤] .

- خلاصة المفاضلة :

فضّل الإمام أحمد إسماعيل المكي على أيوب المكي بلفظي "أثبت، وأوثق"، وفي بقية الروايات عن أحمد أيضاً بخمسة ألفاظ أخرى: " أحب، أقوى، أكبر، أثبت، أكثر". بينما فضّل أيوب على إسماعيل في أمرٍ لا يعود على الضبط، وهو الفقه ونفع الناس لا في الحفظ وإتقان الحديث فوصفه "بأفقه وأنفع"، وهذا من دقة نظر الإمام أحمد وإنصافه للرواة، فأيوب أكثر عناية بالفقه والفتيا ونفع الناس، بينما إسماعيل كان أثبت منه وأحفظ وأقوى في الرواية، ووافقه على ذلك سفيان بن عيينة المكي وهو بلديهما وأعرف بحديثهما وشأنهما.

---

(١) الجرح والتعديل (٢٥٧/٢) .
(٢) الجرح والتعديل (١٥٩/٢)، وتهذيب الكمال (٤٦/٣)، والتقريب (٤٢٩) .
(٣) العلل (٩٢/٢).
(٤) الجرح والتعديل (٢٥٧/٢)، والتقريب (٦٢٥) .

الخاتمة

أهم النتائج :

١. ظهور مكانة الإمام أحمد في علم الرجال، ونقده للرواة ومعرفة طبقاتهم .

٢. لا يلزم من تفضيل الإمام أحمد راو على آخر تعديله ولا تجريحه، فقد يكون الراويان ضعيفين، وأحدهما أحسن حالا من الآخر، ويقول فلان أقوى من فلان، وقد يكونان ثقتين، وأحدهما أوثق من الآخر، ويقول فلان أثبت من فلان، من باب التوثيق النسبي، أو التضعيف النسبي.

٣. جُلّ الرواة الذين فاضل بينهم الإمام أحمد، وافقه غيره من الأئمة على رأيه.

٤. تنوعت المفاضلة لدى الإمام أحمد على أنواع مختلفة؛ حسب عدة اعتبارات، من حيث عدد الرواة المفاضل بينهم، ومن حيث العموم والخصوص، والسبب الداعي للمفاضلة، وتعليل المفاضلة، وثناؤه على المفضل عليه، وابتداء المفاضلة، وغيره.

٥. تعددت أسباب مفاضلة أحمد بين الرواة، كاتفاق البلدان، والشهرة بالأخذ عن الشيخ، والقرابة، والاشتهار بالرواية عن شيوخ بلد ما، وأكثرها هو الاتفاق في البلد.

٦. الأصل في مفاضلة أحمد بين الرواة عدم التعليل لقوله إلا أنه عَلّل في (٣) مواضع.

٧. تظهر فائدة المفاضلة بين الرواة حال الموازنة عند اختلافهم في السند أو المتن.

* *

مراجع البحث

-تاريخ ابن معين. عباس بن محمد الدُّوري، تحقيق أحمد بن محمد، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، ١٣٩٩ هـ .

-التاريخ عن ابن معين. عثمان بن سعيد الدَّارمي، تحقيق أحمد نور سيف، دار المأمون، دمشق وبيروت .

-تقريب التَّهذيب. ابن حجر، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق أبي الأشبال، ط١، دار العاصمة، الرياض، ١٤١٦هـ .

-تهذيب التهذيب.ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، اعتناء إبراهيم وعادل، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٦هـ .

-تهذيب الكمال. يوسف بن عبد الرحمن المزِّي، تحقيق بشَّار عوَّاد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ .

-الثِّقات. ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبَّان البستي، مراقبة محمد خان، مجلس دائرة المعارف، الهند، ط١، ١٣٩٣هـ.

-الجامع في العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد: جمع لروايات: عبد الله، وصالح، والمروذي، والميموني، وأبو الفضل، بعناية . محمد حسام بيضون، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤١٠ هـ .

-الجرح والتعديل. أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، مجلس دائرة المعارف، الهند، ط١،١٣٧١هـ، تصوير دار إحياء التراث العربي، بيروت.

-سؤالات أبي داود للإمام أحمد، تحقيق زياد منصور، دار العلوم والحكم، ط١، ١٤١٤هـ.

-ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين. الذهبي، محمد بن أحمد، تحقيق. حماد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، ط٢، ١٣٨٧هـ .

-سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين. تحقيق د . أحمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة النبوية، ط١، ١٤٠٨هـ .

-سير أعلام النبلاء. الذهبي، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ

-الكاشف. للذهبي، محمد بن أحمد بن قايماز، تحقيق محمد عوامة، مؤسسة علوم القرآن، ط١، ١٤١٣هـ.

-الكامل في ضعفاء الرجال . ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي، تحقيق عادل وعلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

-لسان الميزان. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، بعناية. عبد الفتاح أبو غدة، المطبوعات الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ

-المُزَكّون لرواة الأخبار عند ابن أبي حاتم، هشام الحلاّف، عالم الفوائد، ط١،١٤١٩ هـ.

-مسائل الإمام أحمد. رواية صالح، تحقيق طارق بن عوض الله، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ .

-مسائل الإمام أحمد . رواية سليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني، تحقيق طارق عوض الله، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ.

-مسائل الإمام أحمد. رواية ابن هانئ، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، ط١، ١٤٠٠هـ .

-مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه. رواية إسحاق بن منصور الكوسج، المدينة النبوية، عمادة البحث العلمي، ط١ . ١٤٢٥هـ .

-معرفة الرجال عن ابن معين . رواية أحمد بن محمد بن محرز، تحقيق محمد القصَّار، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ .

-المعرفة والتاريخ . الفسوي، يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق أكرم العمري، الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ .

-من سؤالات الأثرم للإمام أحمد بن حنبل. رواية علي بن الصبّاح، تحقيق . خير الله شريف، دار العاصمة، ط١، ١٤٢٢ هـ .

-من كلام ابن معين في الرجال . رواية أبي خالد الدقاق، تحقيق. أحمد نور سيف، دارالمأمون .

-من كلام أبي زكريا يحيى بن معين . رواية يزيد بن الهيثم بن طهمان البادي، تحقيق أحمد نور سيف، دار المأمون، دمشق وبيروت .

-منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في الجرح والتعديل . د. أبو بكر بن الطيب كافي، دار ابن حزم، ١٤٢٦هـ.

-موسوعة أقوال الإمام أحمد في رجال الحديث وعلله . جماعة من الباحثين، عالم الكتب، ط١، ١٤١٧ هـ .

-هُدى السَّاري. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، دار السلام، الرياض، ط٣، ١٤٢٠هـ.

* * *